**جــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــامعة غـــــــــــــــــــــــــــــــــــــرداية**

**كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**قسم : العلوم المالية والمحاسبة**

**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي**

**الميدان : علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير**

**الشعبة : علوم مالية ومحاسبة، التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير**

**دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية**

دراسة حالة مؤسسة سونلغاز-غرداية- سنة 2023

**من إعداد الطالبين: إشراف** **الأستاذ:**

* **بن نوي يحي بن طجين** **محمد عبد الرحمان**
* **عوشت لقمان**

**- أعضاء لجنة المناقشة :**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  |  | **جامعة غرداية** | **رئيسا** |
|  |  | **جامعة غرداية** | **مشرفا** |
|  |  | **جامعة غرداية** | **مناقشا** |

**السنة الجامعية : 2022-2023**

**جــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــامعة غـــــــــــــــــــــــــــــــــــــرداية**

**كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**قسم : العلوم المالية والمحاسبة**

**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي**

**الميدان : علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير**

**الشعبة : علوم مالية ومحاسبة، التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير**

**دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية**

دراسة حالة مؤسسة سونلغاز-غرداية- سنة 2023

**من إعداد الطالبين: إشراف** **الأستاذ:**

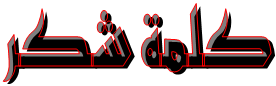
* **بن نوي يحي د.بن طجين محمد عبد الرحمان**
* **عوشت لقمان**

**- أعضاء لجنة المناقشة :**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  |  | **جامعة غرداية** | **رئيسا** |
|  |  | **جامعة غرداية** | **مشرفا** |
|  |  | **جامعة غرداية** | **مناقشا** |

**السنة الجامعية : 2022-2023**

****

****

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مبارك فيه

والشكر لله ولي التوفيق والسداد

الذي وفقنا لإتمام هذا العمل الذي يعتبر قطرة من بحر

كما نتقدم بشكرنا الخالص وامتناننا إلى السيد الأستاذ المشرف د . بن طجين محمد عبد الرحمان

الذي كان له الدور في إرشادنا وما خصنا به من وقت لإثراء هذا العمل

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الخالص إلى الأساتذة الذين أمدونا بيد المساعدة

و التأطير طيلة مشوار دراستنا .

****

****

**إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب**

**إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة**

**إلى من حصد الأشواك في دربي ليمهد لي طريق العلم**

**إلى القلب الكبير والدي العزيز**

**إلى من أرضعتني الحب والحنان**

**إلى رمز الحب وبلسم الشفاء**

**إلى القلب الناصع بالبياض والدتي العزيزة**

**إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي**

**الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة**

**لتنطلق السفينة في عرض البحر واسع مظلم**

**هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لايضئ إلا**

**قنديل الذكريات ذكريات الإخوة البعيدة**

**إلى من احببتهم وأحبوني أصدقائي**

**يحي**

****

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى ...

من أحمل اسمه بكل فخر واعتزازا والدي حفظه الله ورعاه وأطال الله في عمره وادعو الله ان يرزقه الشفاء العاجل وإلى والدتي بركة دعائها أطال الله في عمرها

إلى

جميع إخوتي و أخواتي كل باسمها جعلهم الله عونا لي

إلى

خطيبتي "ماريا"

إلى

كل من ساعدني في انجاز هذا البحث

إلى

أصدقائي وزملائي الأعزاء كل باسمه

واليكم جميعا اهدي ثمرة جهدي

**لقمان**

**ملخص البحث:**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الفعال لنظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، وإبراز أهم معايير جودة نظام الرقابة التي بدورها تؤدي إل تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وللإمام بموضوع الدراسة قمنا بتدعيم الجانب النظري بجانب تطبيقي معتمدين على استبانة، تم تصميمها وتوزيعها على مكاتب المحاسبين في مؤسسة سونلغاز \_ غرداية\_ لمعرفة وجهة نظرهم حول إشكالية الدراسة حيث توصلنا من خلال اختبار فرضيات الدراسة الى:

* نظام الرقابة الداخلية يساهم بشكل فعال في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؛
* يتوقف الحصول على معلومات ذات جودة على إتباع مجموعة من معايير نظام الرقابة الداخلية؛
* السير وفق إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة يمكن من الحصول على معلومات ذات جودة عالية؛
* نظرا لما يتيحه نظام الرقابة الداخلية من أدوات رقابية فإنها تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: نظام الرقابة الداخلية، جودة المعلومات المحاسبية، جودة نظام الرقابة، نظام معلومات محاسبي.

**The summary**

**The summary**

**This study aims to highlight the effective role of the internal control system in improving the quality of accounting information and to highlight the most important quality standards of the control system, which in turn leads to improving the quality of accounting information. With regard to the practical side and to identify the sample under study, we designed a questionnaire and distributed it to the accountants' offices in the Sonelgaz Foundation \_ Ghardaia\_ to find out their point of view on the problematic of the study, as we concluded that:**

**The internal control system effectively contributes to improving the quality of accounting information. Obtaining quality information depends on following a set of internal control system standards. Going according to the internal control procedures applied in the institution enables obtaining high quality information; Due to the control tools provided by the internal control system, they affect the quality of accounting information.**

**Keywords: internal control system, quality of accounting information, quality of control system, accounting information system.**

|  |  |
| --- | --- |
| **فهرس المحتويات** | **الصفحة** |
| **كلمة شكر** | V |
| **الإهداء** |  |
| **قائمة المختصرات** |  |
| **ملخص** |  |
| **المقدمة** |  |
| **فهرس المحتويات** |  |
| **قائمة الجداول** |  |
| **قائمة الاشكال والمختصرات** |  |
| **قائمة الاختصارات و الرموز** |  |
| **الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لمتغيرات الدراسة.** | **1** |
| **المبحث الأول : الأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة** | **3** |
| **المطلب الأول : ماهية نظام الرقابة الداخلية** | **3** |
| **المطلب الثاني: ماهية جودة المعلومة المحاسبية** | **13** |
| **المطلب الثالث: نظام الرقابة الداخلية كأداة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية** | **18** |
| **المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية لمتغيرات الدراسة** | **21** |
| **المطلب الأول: الأبحاث والدراسات العلمية السابقة** | **21** |
| **المطلب الثاني : التعقيب على الأبحاث والدراسات العلمية السابقة** | **26** |
| **خلاصة الفصل** | **29** |
| **الفصل الثاني :دراسة حالة لأثر نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية** | **30** |
| **المبحث الأول : تقديم عام للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بغرداية** | **32** |
| **المطلب الأول: لمحة تاريخية عن مديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية** | **31** |
| **المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي للمديرية** | **33** |
| **المطلب الثالث : تقديم قسم مصلحة المالية و المحاسبة** | **39** |
| **المبحث الثاني : الطريقة و الادوات المستعملة في الدراسة** | **40** |
| **المطلب الاول : تحليل خصائص العينة** | **40** |
| **المطلب الثاني : عرض نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات** | **47** |
| **خلاصة الفصل** | **61** |
| **الخاتمة** | **62** |
| **قائمة المراجع** | **66** |
| **قائمة الملاحق** | **70** |

**قائمة الجداول:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الجدول (1-1)** | **الاحصائيات الخاصة بالاستمارات الاستبيان** | **41** |
| **الجدول (1-2)** | **لاكارت الخماسي SCALE LIKERT** | **42** |
| **الجدول(1-3)** | **توزيع الافراد العينة من حيث الجنس** | **43** |
| **الجدول (1-4)** | **توزيع افراد العينة من حيث العمر** | **44** |
| **الجدول (1-5):** | **توزيع افراد العينة من حيث المؤهل العلمي** | **45** |
| **الجدول (1-6 )** | **توزيع افراد العينة حيث الخبرة المهنية** | **46** |
| **الجدول (1-7)** | **: معامل الفا كرومباخ لمختلف محاور الاستبيان** | **48** |
| **الجدول(1-8) :** | **معايير تحديد اتجاه الدرجة** | **48** |
| **الجدول(1-9) :** | **التوزيع التكراري لمحور الثاني من الاستبيان** | **49** |
| **الجدول (1-10):** | **التوزيع التكراري لمحور الثالث من الاستبيان** | **52** |
| **الجدول(1-11)** | **علاقة الارتباط بين المتغيرات الدراسة** | **55** |
| **الجدول (1-12)** | **اختبار كلمجروف سميرنوف شابيرو** | **55** |
| **الجدول (1-13)** | **يوضح الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع** | **56** |
| **الجدول (1-14)** | **يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية الانحدار** | **57** |
| **الجدول(1-15)** | **تحليل معاملات الانحدار** | **58** |

**قائمة الاشكال والمختصرات :**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الشكل رقم(1-1)** | **مكونات الرقابة الداخلية** | **8** |
| **الشكل رقم (1-2)** | **إجراءات الرقابة الداخلية** | **11** |
| **الشكل رقم (2-1)** | **يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة** | **34** |
| **الشكل رقم (2-2)** | **يوضح قسم المالية و المحاسبة** | **39** |
| **الشكل رقم (3-1)** | **استمارات صالحة لدراسة و الغير مسترجعة** | **41** |
| **الشكل رقم (3-2)** | **دائرية نسبية لتوزيع الافراد العينة من حيث الجنس** | **44** |
| **الشكل رقم (3-3):** | **الدائرية النسبية لتوزيع افراد العينة من حيث العمر** | **45** |
| **الشكل رقم (3-4)** | **اعمدة البيانية للمؤهل العلمي** | **46** |
| **الشكل رقم (3-5)** | **أعمدة البيانية للخبرة المهنية** | **47** |
| **الشكل رقم (3-6)** | **منحنى خط الانحدار** | **57** |

**قائمة الاختصارات و الرموز :**

|  |  |
| --- | --- |
| **AICPA** | **لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين** |
| **GAO** | **مكتب المحاسبة العام الأمريكي** |
| **coso** | **لجنة المنظامات الراعية للجنة تريدواي** |

مقدمة

**مقدمة :**

نظرا لما تكتسيه المعلومات المحاسبية من أهمية بالغة في المؤسسات الاقتصادية، اتجهت معظم هذه الأخيرة لتصميم أنظمة معلومات محاسبية بمواصفات محددة، وهذا ما يفرض عليها وضع أدوات رقابية على نظام المعلومات، وهذا ما يوفره نظام الرقابة الداخلية فكلما كان هذا الأخير فعال في المؤسسة كلما كانت المعلومة المحاسبية ذات جودة وفعالية تلبي حاجات الأطراف المستفيدة منها مع القدر المطلوب من الثقة في محتوياتها ويمكن من الحصول على اتخاذ قرارات مناسبة من حيث التكلفة والوقت المناسبين.

وعلى ضوء ما سبق تتجلى معالم إشكالية هذا البحث في السؤال المحوري التالي:

**إلى أي مدى يمكن لنظام الرقابة الداخلية أن يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسة سونلغاز-غرداية-** **؟**

يقودنا الإشكال المطروح إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. أين يكمن دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية؟

2 . ما مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسة سونلغاز-غرداية-؟

**فرضيات البحث:**

بهدف التحكم الأفضل لموضوع البحث والإجابة على الإشكالية، نقترح الفرضيات التالية:

1. تتوقف كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية على مدى توافر مجموعة من الإجراءات واللوائح المحددة مسبقا؛
2. كلما كان نظام الرقابة الداخلية فعال أدى إلى توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية؛
3. نفترض وجود علافة ذات دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية أن يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسة سونلغاز-غرداية-؟
4. نفترض وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسة سونلغاز-غرداية-؟

**مبررات اختيار الموضوع:**

1. الاهتمام المتزايد بالموضوع، خاصة ان موضوع البحث يتناسب ويخدم مجال التخصص (تدقيق ومراقبة التسيير).

2. الميول الشخصي للبحث في هذا النوع من المواضيع بهدف كشف الخلط واللبس بين المراجعة والرقابة.

**أهداف البحث:**

تسعى هده الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. إبراز أهمية نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية؛

2. إيجاد الدور الهام لنظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية؛

3. إيجاد العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومة المحاسبية؛

4. إبراز تأثير الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية.

**أهمية البحث:**

يكتسي نظام الرقابة الداخلية في أي مؤسسة اقتصادية أهمية بالغة من خلال الدور الهام الذي يلعبه في تحقيق نزاهة ومصداقية المعلومات المحاسبية إلى جانب احترام التشريعات والأنظمة والإجراءات الداخلية بهدف حماية أصول المؤسسة.

**حدود البحث:**

بالنسبة للجزء التطبيقي تحدد الدراسة من حيث المجال الزمني بسنة 2023/ 2024أما المجال المكاني تمثل في مؤسسة سونلغاز ولاية غرداية ودائرة بوهراوة، أما مجتمع الدراسة يتمثل في المحاسبين ومراجعين داخليين بمؤسسة سونلغاز.

**منهج البحث والأدوات المستخدمة:**

بهدف معالجة موضوع الدراسة، استخدمنا المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري من خلال استخلاصه من الدارسات والكتب، المقالات العلمية، المداخلات التي طرحت في الملتقيات العلمية، أما الجزء التطبيقي استخدمنا فيه المنهج التحليلي حيث تمت المعالجة باستخدام استبانة تتضمن مجموعة من الأسئلة مستنتجة من الجزء النظري وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS .

**صعوبات البحث:** الصعوبات التي واجهتنا عند قيامنا بإعداد البحث هي:

* بعد المسافة بين الطالبين مما اذى الى تأخر و صعوبة التواصل
* صعوبة في اقناع بعض الموظفين في ملىء الاستبيان
* صعوبة توزيع الاستبيان في فترة عطلة لان اغلب الموظفين في عطلة

ظروف العمل ومشكلة التواصل بسبب المسافة بيني وبين زميلي

**هيكل البحث:**

بغرض دراسة الموضوع تم تقسيمه إلى فصلين :

الفصل الأول : الإطار النظري لنظام الرقابة وجودة المعلومة المحاسبية، سنتطرق فيه الى

ماهية نظام الرقابة الداخلية وماهية جودة المعلومة المحاسبية ، ونظام الرقابة الداخلية

كأداة لتحسين جودة المعلومة المحاسبية.

أما بالنسبة للفصل الثاني : الدراسة الميدانية، سنتطرق فيه أيضا الطريقة والأدوات

المستعملة في الدراسة ، وأيضا الى عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

**الفصل الاول :**

الأدبيات النظرية والتطبيقية لمتغيرات الدراسة

**تمهيد**

يعتبر نظام المعلومات السليم أحد العناصر الأساسية في نظام الرقابة الداخلية الفعال. فإن وجود نظام قوي للرقابة الداخلية على الممارسات المحاسبية يساهم في توليد معلومات محاسبية ذات مصداقية ودقة، تعكس الوضعية الفعلية للمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك، يسمح هذا النظام للمؤسسة بتحقيق أهدافها المنصوص عليها في خطتها العامة. بالتالي، يعمل هذا النظام على تحقيق الأهداف التي وضعت له.

يهدف هذا الفصل إلى شرح المفاهيم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى جودة المعلومات المحاسبية، فالمعلومات المحاسبية تُعَدُّ إحدى مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، وهو أحد المكونات المهمة في نظام الرقابة الداخلية.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين مبحث سيتم فيه التعريف بالأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة، ويتناول المبحث الثاني مراجعة لأهم الأدبيات التي غطتها الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة الحالية ومنه تناولنا في الفصل ما يلي:

**المبحث الأول: الأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة**

**المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لمتغيرات الدراسة**

**المبحث الأول: الأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة**

يهدف هذا المبحث الى التعريف بالمفاهيم النظرية للرقابة الداخلية و المعلومات المحاسبية وجودتها ، بالإضافة الى تناول نظام الرقابة الداخلية كأداة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، وذلك بهدف الوصول الى إطار مفاهيمي متكامل يعد أساسا للدراسة الميدانية.

**المطلب الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية**

يُعَدُّ نظام الرقابة الداخلية في أي شركة أول عنصر يحمي مصالح المساهمين وجميع الأطراف ذات الصلة بالشركة بشكل عام. يوفر نظام الرقابة الداخلية الحماية لعملية إنتاج المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها في عملية اتخاذ القرارات. تقدم التطور التكنولوجي في الميدان الاقتصادي زيادة في وحدات الأعمال وزيادة في المسؤوليات الملقاة على عاتقها لتحقيق أهدافها. وبالتالي، تعد الرقابة الداخلية واحدة من أهم وظائف إدارة المؤسسة التي تهدف إلى ضمان سلامة تسيير الموارد.

**الفرع الأول: تعريف نظام الرقابة الداخلية**

عرفت لجنة إجراءات المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين **(AICPA )** الرقابةالداخلية بأنها "خطة للتنظيم وكل الطرق الإجراءات و الأساليب التي تضعها إدارة الشركة والتي تهدف إلى المحافظة على أصول الشركة وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتحقق من التزام العاملين بالسياسات الإدارية التي وضعتها الإدارة"[[1]](#footnote-1) **،**كما عرفت نظام الرقابة الداخلية بأنها "الإجراءات والطرق المستخدمة في الشركة من أجل الحفاظعلى النقدية والأصول الأخرى بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية مسك الدفاتر ونتيجة للتطور فيالجانبين الاقتصادي والإداري والتنبه لأهمية الحفاظ على الأصول الأخرى بالإضافة إلى النقدية" [[2]](#footnote-2) وعرف أيضا مكتب المحاسبة العام الأمريكي (GAO) نظام الرقابة الداخلية تعريفا شاملا على أنها: " هي خطة للتنظيم وكل الطرق الخاصة باستعمال الأصول التي تمتلكها المؤسسة والمحافظة عليها، ومراجعة مدى دقة وتوثيق البيانات المحاسبية وتحسين الهيكل التنظيمي والعمل على تحقيق أهداف الخطة والإنتاجية، الكفاءة، الاقتصاد، الفاعلية، وتشجيع التعاون بين العاملين واتخاذ السياسات الإدارية المناسبة"[[3]](#footnote-3)من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف نظام الرقابة الداخلية أنها "مجموعة من الطرق والإجراءات

والأساليب المستعملة لحماية أصول المؤسسة، بالإضافة إلى ضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية التي

تقوم من خلالها المؤسسة اتخاذ قراراتها".

**الفرع الثاني: أهداف ومكونات ووسائل نظام الرقابة الداخلية**

سنجاول في هذا الفرع التعرف على أهداف ومكونات وأنواع نظام الرقابة الداخلية وهذا من خلال ما يلي.

**أولا: أهداف الرقابة الداخلية:**

تتمحور الأهداف الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية في الأمور التالية:[[4]](#footnote-4)

1. تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات
2. حماية أصول المشروع من الاختلاس والتلاعب
3. التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية
4. رفع مستوى الكفاية الإنتاجية
5. تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية. يتم توفير التوجيهات والتدريبات اللازمة للموظفين لفهم والالتزام بالسياسات والقرارات المعتمدة، مما يسهم في ضمان تحقيق أهداف المشروع بشكل فعال.[[5]](#footnote-5)
6. تقييم مستويات التنفيذ في الأقسام المختلفة في المنشأ.

**ثانيا: مكونات الرقابة الداخلية**

هناك مكونات رئيسية لهيكل الرقابة الداخلية وفقًا لتقرير لجنة COSO والإصدارات المهنية الأمريكية الحديثة وهي:

* 1. **بيئة الرقابة**

تقرير لجنة COSO أكد على أهمية بيئة الرقابة كأساس لبناء باقي مكونات هيكل الرقابة الداخلية. وتتكون بيئة الرقابة من عدة عوامل تتعلق بإدارة المؤسسة وتنظيمها. وفيما يلي أهم عناصر بيئة الرقابة:[[6]](#footnote-6)

1. النزاهة والقيم الأخلاقية
2. الالتزام بالكفاءة:
3. دور ومشاركة مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة
4. فلسفة الإدارة ونمط التشغيل
5. الهيكل التنظيمي
6. تحديد وتوزيع السلطة والمسؤولية
7. سياسات وممارسات الموارد البشرية
   1. **تقييم المخاطر**

تتعرض أي مؤسسة عند ممارستها لأعمالها للعديد من المخاطر، ويتعين على الإدارة تحديد وتحليل تلك المخاطر بدقة وتحديد المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المؤسسة، وتقييم احتمالية حدوثها، وسعي لتقليل تأثيرها إلى مستويات مقبولة.[[7]](#footnote-7)

1. تحديد الأهداف.
2. تحديد المخاطر وتقييمها.
3. تصنيف المخاطر.
4. تطوير استراتيجيات المواجهة.
5. مراقبة وتقييم الخطر.
6. التواصل والإبلاغ..
   1. **أنشطة الرقابة**

تلك السياسات والإجراءات التي اعتمدتها الإدارة تهدف إلى تحقيق الأهداف الخاصة بالمؤسسة وتأمين الرقابة الداخلية[[8]](#footnote-8). تشمل هذه الإجراءات عدة نواحي مهمة لضمان فعالية الرقابة، علاوة على ذلك، تساعد السياسات والإجراءات الأخرى على تنفيذ التوجيهات والتعليمات بشكل صحيح وفعال. تشمل هذه الأنشطة: [[9]](#footnote-9)

* الفصل الملائم بين الواجبات.
* الترخيص الملائم للعمليات والأنشطة.
* الوثائق والسجلات الكافية.
* الرقابة المادية على الأصول والسجلات.
* التدقيق الداخلي المستقل عن الأداء.
  1. **المعلومة والاتصال**

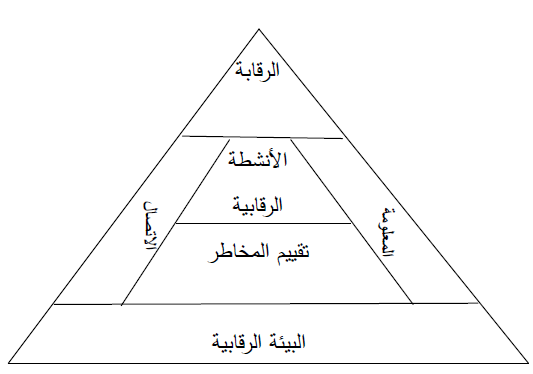
يتعلق هذا الجزء بضرورة نقل المعلومات المناسبة والملائمة داخل هيكل المؤسسة. يتم توصيل تلك المعلومات لمختلف مستويات الإدارة في المؤسسة بهدف تمكينهم من اتخاذ القرارات الصحيحة وتحقيق الأهداف المحددة.

* 1. **المراقبة**

تطوير ومراقبة الأنظمة الرقابية هي مسؤولية رئيسية للإدارة، تقوم الإدارة بمراقبة أداء الأنظمة الرقابية للتأكد من أنها تعمل بكفاءة وفقًا لأهدافها، وتقوم بتعديلها بشكل مناسب لمواجهة التغيرات في الظروف، عملية المراقبة تتضمن تقييم تصميم وتنفيذ الأنظمة الرقابية بشكل مستمر، مع اتخاذ إجراءات تصحيحية. [[10]](#footnote-10)

والشكل التالي يوضح مكونات الرقابة الداخلية:

**الشكل رقم(1-1): مكونات الرقابة الداخلية**



**Source**: Jacques renard, **Comprendre et mettre en couvre, le Contrôle interne,** eyrolles, paris, 2012, p54.

الرقابة الإدارية هي جزء من الرقابة الداخلية وتهدف إلى تحقيق أعلى مستويات الكفاءة الإنتاجية في المؤسسة من خلال تنفيذ السياسات والقواعد الإدارية وتحقيق الأهداف المحددة. تتألف الرقابة الإدارية من عناصر وأدوات متعددة.[[11]](#footnote-11)

عناصر الرقابة الإدارية تشمل:

**ثالثا: إجراءات نظام الرقابة الداخلية**

لتحقيق المقومات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية، يجب اتخاذ الإجراءات التالية:

**1.إجراءات تنظيمية وادارية**

تشمل النواحي التالية:[[12]](#footnote-12)

* تحديد اختصاصات الإدارة والأقسام المختلفة لضمان عدم التداخل.
* توزيع الواجبات بين الموظفين لضمان عدم التركيز الكامل على مهمة واحدة وتوفير رقابة متبادلة.
* توزيع المسؤوليات بشكل واضح لتحديد المسؤولية عن الأخطاء أو الإهمال.
* تقسيم العمل والفصل بين الوظائف، تنظيم الأقسام حسب طبيعتها.
* إنشاء إجراءات وروتين معينة تحدد خطوات العملية بالتفصيل وتتطلب الموافقة من مسؤول آخر.
* توقيع الموظفين على الوثائق كإثبات لأداء عملهم، تخصيص صور وألوان مختلفة لكل إدارة للتمييز بينها.
* إدارة تنقلات الموظفين بما لا يعيق سير العمل، ضرورة منح كل موظف إجازته السنوية في أوقاتها المحددة.

1. **إجراءات المحاسبة**

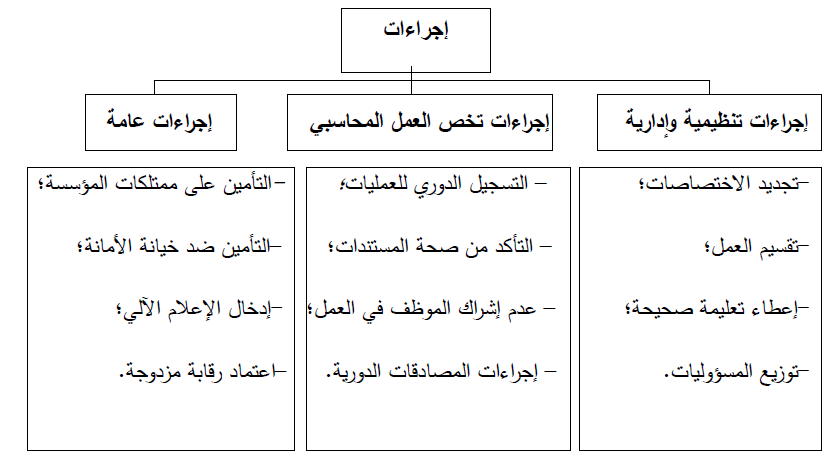
يشمل هذا الجانب من الإجراءات الرقابية المتبعة في المؤسسة:[[13]](#footnote-13)

* توجيه الموظفين بتوثيق العمليات فور حدوثها في الدفاتر المالية، بهدف الحد من فرص الغش والاحتيال، وتسهيل الحصول على المعلومات المطلوبة بسرعة.
* تقسيم العمل بين الموظفين بشكل مناسب، لضمان عدم ترك مهمة محددة لشخص واحد فقط، ولتكون هناك رقابة تتم من موظف آخر.
* استخدام الأجهزة المحاسبية لتسهيل الرقابة الحسابية وتقليل فرص الخطأ، مما يؤدي إلى زيادة سرعة إنجاز العمل.
* استخدام وسائل التوازن المحاسبي الدوري، مثل موازنة المراجعة العامة وحسابات المراجعة الإجمالية، لتحقيق التوازن والمطابقة بين الحسابات المالية.
* إجراء مراجعات دورية لمقارنة البيانات الواردة من الجهات الخارجية مع الأرصدة المسجلة في الدفاتر المالية..
* إجراء جرد مفاجئ بشكل دوري للنقد والبضائع والاستثمارات، ومقارنتها مع الأرصدة المسجلة في الدفاتر المالية، للتأكد من التطابق وتواجد الأصول بشكل صحيح.
  1. **إجراءات عامة**

تشمل هذه الجوانب التالية لإجراءات الرقابة:[[14]](#footnote-14)

* التأمين على أصول المشروع لحمايتها من مخاطر مختلفة وتعويض أي خسائر قد تحدث نتيجة لهذه المخاطر.
* التأمين على الموظفين الذين يتعاملون مع النقد، البضائع، الأوراق المالية، التجارة وغيرها، لحمايتهم من أعمال الاختلاس وضمان سداد أي خسائر تحدث.
* وضع نظام فعال لمراقبة البريد الوارد والصادر لضمان سرية المعلومات ومعالجة المستندات والتعامل معها بشكل سليم، وتطبيق نظام الرقابة المزدوجة في العمليات الرئيسية في المشروع، مثل توقيع الشيكات وإدارة النقد، لضمان الشفافية وتحقيق التزامات المالية بشكل صحيح، مع استخدام نظام التفتيش الداخلي من قبل قسم مختص في المشروع.

**الشكل رقم (1-2): إجراءات الرقابة الداخلية**

****

**المصدر:** محمد التهامي، طواهر مسعود صديقي، مرجع سابق، ص123.

**الفرع الثالث: مقومات نظام الرقابة الداخلية ومعايير جودة نظام الرقابة الداخلية وفق لجنة COSO**

نفصل من خلال ما يلي:

**أولا: مقومات نظام الرقابة الداخلية**

يتفق الباحثون في مجال التدقيق على أهمية توافر المقومات الرئيسية في نظام الرقابة الداخلية، وفيما يلي عرض موجز لتلك المقومات:[[15]](#footnote-15)

1. خطة تنظيمية.
2. نظام محاسبي سليم
3. تحديد الاختصاصات والمسؤوليات
4. مجموعة من العاملين الأكفاء
5. استخدام الوسائل الآلية والإلكترونية
6. تقييم الأداء: لتقييم الأداء،

**ثانيا:** **معايير جودة نظام الرقابة الداخلية وفق** **لجنة COSO**

مجموعة المعايير التي يجب توفرها في كل نظام للرقابة الداخلية والتي قدمتها لجنة COSO لجعل النظام سليمة هي كالتالي:[[16]](#footnote-16)

* معيار فهم وإدراك الإدارة لهدف هيكل الرقابة الداخلية: يجب على الشركة أن تدرك أهمية وجود هيكل فعال للرقابة الداخلية لضمان إعداد قوائم مالية عادلة وموثوق بها.
* معيار تكامل مكونات نظام الرقابة الداخلية: تكون الإدارة مسؤولة عن تصميم وتنفيذ نظام فعال للرقابة الداخلية يتضمن خمسة مكونات رئيسية: بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصال، والمتابعة والتقييم.[[17]](#footnote-17)
* معيار فعالية كل جزء من مكونات نظام الرقابة الداخلية: يشمل ذلك فعالية بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، ونظام المعلومات والاتصال، والمتابعة المستمرة لمكونات الرقابة، وفعالية أنشطة الرقابة.
* معيار كفاءة إدارة التدقيق الداخلي: يتطلب وجود إدارة التدقيق الداخلي المستقلة وذات الكفاءة العالية لتعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة.
* مدى استخدام واستفادة من تكنولوجيا المعلومات: يجب أن يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها في تصميم وتنفيذ نظام فعال للرقابة الداخلية.

يمكن استخدام استبيانات كتابية تحتوي على مجموعة من الأسئلة المصممة لاختبار الأسس السليمة لنظام الرقابة الداخلية. يُطلب من الموظفين المختصين الإجابة على هذه الأسئلة وتسليم الإجابات إلى المدقق. يقوم المدقق بتأكيد الإجابات من خلال الاختبارات والعينات، وذلك لتقييم مدى انتظام وكفاءة النظام المستخدم. يجب صياغة الأسئلة بطريقة فنية لضمان الدقة والموضوعية.[[18]](#footnote-18)

**المطلب الثاني: ماهية جودة المعلومات المحاسبية**

**الفرع الأول : مفهوم المعلومة المحاسبية**

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها بيانات تمت معالجتها أو ترتيبها بشكل معين وأصبحت معدة للاستخدام بواسطة شخص معين وفي وقت محدد ومن شأنها أن تزيد من معرفة الشخص المستخدم لها.[[19]](#footnote-19)

كما عرفت المعلومات المحاسبية هي كل المعلومات الكمية غير الكمية التي تلخص الاحداث الاقتصادية، التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة

للجهات الخارجية، وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا. [[20]](#footnote-20)

وعموما يمكن تعريف المعلومات المحاسبية على انها بيانات تم تجميعها وتبويبها وقياسها وتلخيصها

وعرضها في قوائم مالية حتى يمكن مستخدميها في التقييم واتخاذ القرارات.

**ثانيا: أنواع المعلومات المحاسبية:**

تتمثل في:[[21]](#footnote-21)

1. معلومات تاريخية مالية: تهدف إلى توثيق الأحداث الاقتصادية التي نشأت نتيجة العمليات الاقتصادية المنفذة من قبل الوحدة الاقتصادية.
2. معلومات التخطيط والرقابة: تركز على توجيه اهتمام الإدارة نحو تحسين الأداء وتحديد نقاط ضعف الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب.
3. معلومات حل المشاكل: تتعلق بتقييم البدائل المتاحة واختيار الأفضل بينها. تكون هذه المعلومات ضرورية للأمور غير الروتينية التي تتطلب تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة.

**الفرع الثاني: تعريف جودة المعلومات المحاسبية**

**أولا: تعريف جودة المعلومات المحاسبية:**

جودة المعلومات المحاسبية تشير إلى الخصائص التي يجب توفرها في تلك المعلومات، وتعبّر عن الفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات المنتجة عن طريق استخدام أساليب وإجراءات وتقنيات محاسبية مختلفة. [[22]](#footnote-22)

تهدف جودة المعلومات المحاسبية إلى تحقيق الدقة والموثوقية والفائدة للمستخدمين، وضمان عدم التلاعب والتضليل، والالتزام بالمعايير القانونية والرقابية والفنية والمهنية.[[23]](#footnote-23)

باختصار، جودة المعلومات المحاسبية تتعلق بمدى مصداقيتها ومنفعتها للمستخدمين، وتكون مبنية على معايير محاسبية متعددة تهدف إلى تحقيق الهدف المرجو من استخدام تلك المعلومات، وتعتبر عنصرًا أساسيًا في تقييم فعالية وكفاءة المؤسسة.

**ثانيا: خصائص جودة المعلومات المحاسبية:**

لكي تتم قبول المعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية على أنها مفيدة لمستخدميها في اتخاذ القرارات، يجب أن تتمتع تلك المعلومات بالخصائص النوعية التالية:[[24]](#footnote-24)

1. القابلية للفهم.
2. الملاءمة
3. الموثوقية
4. الحيادية
5. الحذر والحيطة
6. القابلية للمقارنة

**الفرع الثالث : مؤشرات جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها :**

**أولا: مؤشرات جودة المعلومة المحاسبية**

تتمثل في:[[25]](#footnote-25)

1. الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية
2. المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية
3. الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية
4. التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

**ثانيا: العوامل المؤثرة على جودة المعلومة المحاسبية**

تؤثر عدة عوامل على جودة المعلومة المحاسبية، سواء كانت تلك العوامل تتعلق بالبيئة المحاسبية، أو تتعلق بالمعلومة المحاسبية نفسها، بالإضافة إلى تقارير المراجعة الخارجية؛ ويمكن أن نفصل فيها من خلال ما يلي:

* 1. **العوامل المتعلقة بالبيئة المحاسبية )العوامل البيئية):**

يمكن تقسيم العوامل المتعلقة بالبيئة المحاسبية إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية والثقافية.

* **العوامل الاقتصادية:** تتضمن نتائج اقتصادية لكل القرارات المرتبطة بالسياسة المحاسبية. [[26]](#footnote-26)
* **العوامل الاجتماعية:** تؤثر القيم الاجتماعية في خصائص المعلومة المحاسبية.
* **العوامل القانونية:** تؤثر القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية وتقديمها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
* **العوامل السياسية:** تؤثر العوامل السياسية على هياكل وعمليات المحاسبة والرقابة والإفصاح في كل بلد.[[27]](#footnote-27)
* **العوامل الثقافية:** تتأثر هياكل ونظم العمليات المحاسبية بتغير المستوى الثقافي في البلد..[[28]](#footnote-28)
  1. **العوامل المتعلقة بالمعلومة المحاسبية**

هناك عدة عوامل تؤثر في عملية إنتاج وتوصيل المعلومات وتوفير مقومات النظام المحاسبي. يمكن تلخيصها على النحو التالي:[[29]](#footnote-29)

1. المقومات المادية: تشمل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي تستخدم في إنتاج المعلومات المحاسبية.
2. المقومات البشرية: تتمثل في الأشخاص الذين يديرون ويعملون في النظام المحاسبي. يشمل ذلك المحاسبين والمدققين والموظفين المسؤولين عن إدخال البيانات وتحليلها.
3. المقومات المالية: تشمل جميع الموارد المالية المتاحة للنظام المحاسبي. يتضمن ذلك الأموال التي يتم استخدامها لتمويل عمليات النظام المحاسبي وتحقيق أهدافه.
4. قاعدة البيانات: تحتوي على مجموعة من البيانات والمعلومات اللازمة لتشغيل النظام المحاسبي وتحقيق أهدافه.
   1. **تقرير المراجع الخارجي**

يعتبر تقرير مدقق الحسابات أساسياً في ضمان جودة المعلومة المحاسبية الموجودة في التقارير المالية. يقوم المدقق بمراجعة التقارير المنشورة وتقديم رأيه حولها، ويساهم في بناء الثقة في المعلومات المقدمة في هذه التقارير. يتحقق المدقق أيضًا من أن إعداد وعرض التقارير المالية تم وفقًا للمعايير المحاسبية المعتمدة والمتطلبات القانونية.[[30]](#footnote-30)

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعلومة المحاسبية والمالية غالبًا ما تكون موضع شك وعدم ثقة في العديد من المؤسسات. يترتب على ذلك عبء إضافي على صانعي القرار في مختلف المستويات، وتصعب مهمة إدارة الضرائب عندما يتعين عليها فحص تلك الحسابات وفرض الضرائب والرسوم. كما أن الاعتماد على هذه البيانات يمكن أن يؤدي إلى تضليل الأفراد الذين يتعاملون معها. [[31]](#footnote-31)

**المطلب الثالث: نظام الرقابة الداخلية كأداة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية**

نظام الرقابة الداخلية يعد أداة فعالة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية. يساهم النظام في ضمان صحة وموثوقية المعلومات المحاسبية وتحسين العمليات المحاسبية بشكل عام. من خلال توفير تدابير وإجراءات للتحكم والرقابة، يساعد النظام في تحقيق المزايا التالية:

1. السلامة وحماية الأصول: يهدف النظام إلى حماية الأصول المالية والمعلوماتية للمؤسسة من الاختلاس والاستغلال غير المشروع والمخاطر الأخرى.
2. دقة وموثوقية المعلومات: يعمل النظام على تحقيق دقة وموثوقية المعلومات المحاسبية من خلال ضبط العمليات وتوفير إجراءات التدقيق الداخلي.
3. الامتثال للمعايير والقوانين المحاسبية: يضمن النظام الالتزام بالمعايير المحاسبية القابلة للتطبيق والقوانين المالية المعمول بها.
4. تحسين كفاءة العمليات: يقوم النظام بتوفير الإجراءات والآليات لتحسين كفاءة العمليات المحاسبية. يتضمن ذلك تحسين تدفق المعلومات وتبسيط العمليات وتقليل الأخطاء وتحسين التحكم.

باختصار، يعمل نظام الرقابة الداخلية كأداة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال ضبط العمليات والتحكم في المخاطر وتعزيز الدقة والموثوقية والامتثال للمعايير والقوانين المحاسبية.

**الفرع الأول: علاقة نظام الرقابة الداخلية بنظام المعلومات المحاسبي**

نظام المعلومات المحاسبي يلعب دورًا أساسيًا في توفير البيانات والمعلومات الأولية اللازمة لخدمة متطلبات المؤسسة. ولضمان كفاءة هذا النظام، تأتي عملية الرقابة بدور أساسي. يبدأ دور الرقابة مباشرة عند تنفيذ الخطط الفعلية ويستمر خلال هذه العملية. فعدم القدرة على تصور وجود تخطيط جيد يتضمن أدوات الرقابة اللازمة لاكتشاف الانحرافات وتصحيحها.

تعتمد الرقابة الحقيقية على وجود خطة واضحة المعالم تحدد الأهداف المطلوبة وتوفر الأساس لتقييم وتحليل النتائج الفعلية ومعالجة أي انحرافات قد تحدث. لذلك، تشمل الرقابة الداخلية المحاسبية الخطة التنظيمية للمؤسسة والإجراءات المتبعة، بالإضافة إلى جميع الأنشطة اليدوية والآلية والسجلات المستخدمة التي تهدف إلى حماية الأصول والتأكد من صحة البيانات المحاسبية.

تشمل الرقابة الداخلية أيضًا تقييم مدى الالتزام بالقواعد المحاسبية المتعارف عليها، والتي تهدف إلى تسجيل العمليات بطريقة تسمح بإعداد التقارير المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات المالية الصحيحة.

بشكل عام، يعتبر النظام المحاسبي والرقابة الداخلية جزءًا أساسيًا من إطار العمل المحاسبي في المؤسسات، حيث يعملان سويًا لضمان جودة المعلومات المحاسبية وحماية الأصول وتحقيق الالتزام بالقواعد المحاسبية

**الفرع الثاني: علاقة نظام المعلومات المحاسبي بجودة المعلومات المحاسبية**

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي الإطار الذي يتم فيه جمع وتجهيز وتحليل وتقديم المعلومات المحاسبية. يؤثر تصميم ووظائف النظام المحاسبي على جودة المعلومات التي ينتجها.

تعتبر الأهداف الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي هي إنتاج المعلومات وتقديمها للمستخدمين الداخليين والخارجيين، وذلك لمساعدتهم في أداء مهامهم، وهذا ما يستدعي تصميم نظام محاسبي يهدف بالدرجة الاولى الى:[[32]](#footnote-32)

1. توفير معلومات موثوقة ودقيقة
2. تحسين اتخاذ القرارات
3. تعزيز الشفافية والمساءلة.
4. تحسين التخطيط والتنبؤ المالي
5. الامتثال للمعايير المحاسبية والتشريعات المالية

باختصار، يهدف النظام المحاسبي إلى إنتاج وتقديم المعلومات المحاسبية الموثوقة والدقيقة، ربط الأهداف المؤسسية بوسائل وأدوات تحقيقها، تحليل وتقييم الأداء المالي، تحسين اتخاذ القرارات المالية، تعزيز الشفافية والمساءلة، تحسين التخطيط والتنبؤ المالي، والامتثال للمعايير المحاسبية والتشريعات المالية. جميع هذه الأهداف تعمل على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز قيمتها للمستخدمين في اتخاذ القرارات المالية.

**المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لمتغيرات الدراسة**

هنالك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت الى موضوع دور الرقابة الداخلية في تخسين جودة المعلومات المحاسبية وتناولته من زوايا مختلفة ، وقد تنوعت هذه الدراسات التي تم الاستفادة منها الى أبرز ملامحها، مع تقديم تعليق عليها يتضمن جوانب الإتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية، ونود أن نشير الى أن الدراسات التي سوف يتم استعراضها جاءت في الفترة الزمنية بين 2003و2016 ، وشملت جملة من الأقطار والبلدان مما يشير الى تنوعها الزمني والجغرافي، وسنحاول في هذا المبحث عرض بعض الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة، ثم سنوضح الفجوة العلمية من خلال التعرف على اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة واخيرا جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية.

**المطلب الأول: الأبحاث والدراسات العلمية السابقة**

الفرع الأول : الدراسات السابقة بالغة العربية

* 1. **دراسة سعود جايد مشكور(2016) بعنوان التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية وأثره في تحسين كفاءة أداء الرقابة الداخلية،** والتي هدفت الى دراسة احد ابرز الوسائل الكفؤة والحديثة لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية في تطبيق التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية والمحاسبية ، وذلك لان التشغيل الإلكتروني يعد من اهم الوسائل الحديثة المستخدمة في إدخال البيانات المالية والمحاسبية وتشغيلها ومن ثم إخراجها بوصفها ناتج عمل محاسبي يستخدم في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتنوعة ، استخدمت في هذه الدراسة استمارة استبيان موزعة أسئلتها البالغ عددها 54 على محورين الأول يتضمن أسئلة حول علاقة التشغيل الإلكتروني بكفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية والثاني يشمل أسئلة حول اثر التشغيل الإلكتروني على تحسين كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية ، وزعت الاستمارة على عينة من المدققين في الوحدات الحكومية ، وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج تمثلت أن استخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية يوفر السرعة والدقة في الإنجاز وتقليل حالات الخطأ والغش وزيادة فاعلية الرقابة على أنشطة الوحدة الاقتصادية. وأخيرا أوصت الدراسة بضرورة الاستفادة القصوى من مميزات التشغيل الكتروني في معالجة البيانات المحاسبية والمالية والرقابة عليها وذلك من خلال توفير الأدوات اللازمة والكوادر البشرية المدربة تدريبا فعليا وشاملا.
  2. **دراسة برابح بلال (2014-2015) بعنوان تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية،** والتي هدفت الى إظهار الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية من خلال عمل المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المراجع الخاصة بالموضوع " كتب، مجلاّت، مواقع انترنيت وغيرها" واستبيان موجه للمراجعين الداخليين والمسؤولين عن عملية المراجعة الداخلية في بعض هذه المؤسسات من أجل تحديد درجة تأثير كل من مهام المراجع الداخلي ومبادئه المهنية على تحسين هذا النظام، وكان من أبرز نتائجها أن المراجعة الداخلية أداة من أدوات نظام الرقابة الداخلية يقوم بمهامها المراجع الداخلي، وتستعملها المؤسسة من أجل تقييم أداء أنشطتها المختلفة: المحاسبية، المالية، التشغيلية والإدارية، الكشف عن نقاط الضعف فيها، تنبيه الإدارة بما قد تواجهه من مخاطر مستقبلية وتقديم التوصيات اللازمة لمعالجة ذلك، كما يرتكز نشاط المراجعة الداخلية على مجموعة من العناصر والتي يتحدد على أساسها درجة تأثيرها على نظام الرقابة الداخلية ومن أهم هذه العناصر استقلالية المراجع الداخلي، خبرة المراجع الداخلي ومتابعة المراجع الداخلي لنتائجه المبلّغ عنها.

* 1. **دراسة فايز مرزوق وصفعاك العازمي(2012) بعنوان** **دور مجالس الإدارة في تطبيق معايير الرقابة الداخلية وأثرها على تحقيق أهداف الشركات الصناعية الكويتية،** والتي هدفت الى التعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بالرقابة الداخلية وخطواتها وأهدافها وخصائصها وأنواعها ومكوناتها وتمثلت عينتها في عينة طبقية من أعضاء مجالس الإدارة والمكلفين بتطبيق اجراءات الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والبالغ عددها (27) شركة واستخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي التحليلي وكان من أبرز نتائجها: وجود علاقة بين فهم وإدراك الإدارة للهدف من هيكل الرقابة الداخلية وبين تحقيق أهداف التقارير المالية ثم أهداف الالتزام ثم الأهداف التشغيلية في الشركات الصناعية الكويتية، بالإضافة الى وجود علاقة بين تكامل مكونات أو أجزاء الرقابة الداخلية وبين تحقيق أهداف التقارير المالية ثم أهداف الالتزام ثم الأهداف التشغيلية في الشركات الصناعية الكويتية، بالإضافة الى وجود علاقة بين فاعلية كل جزء من أجزاء هيكل الرقابة الداخلية وبين تحقيق أهداف التقارير المالية ثم أهداف الالتزام ثم الأهداف التشغيلية في الشركات الصناعية الكويتية، بالإضافة الى وجود علاقة بين كفاءة ادارة التدقيق الداخلي وبين تحقيق أهداف التقارير المالية ثم أهداف الالتزام ثم الأهداف التشغيلية في الشركات الصناعية الكويتية، وأيضا وجود علاقة بين مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها وبين تحقيق أهداف التقارير المالية ثم أهداف الالتزام ثم الأهداف التشغيلية في الشركات الصناعية الكويتية. ثم أهداف الالتزام ثم الأهداف التشغيلية في
  2. **دراسة حامدي علي ( 2010) بعنوان أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة مطاحن الاوراس باتنة، الوحدة الانتاجية التجارية إريس-،** والتي هدفت الى معرفة أثر جودة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها النوعية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتمثلت عينتها في 56 مفردة واستخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على برنامج الحزمة الاحصائية في العلوم الاجتماعية وكان من أبرز نتائجها توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية، ويوجد تأثير للخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية.
  3. **دراسة عائشة سلمى(2009) بعنوان أثر** **تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية والافصاح المحاسبي – حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية**-، والتي هدفت الى اختبار تاثير قواعد حوكمة الشركات على كل من جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي من خلال عينة لموظفين من ثلاث مؤسسات صناعية مختلفة من حاسي مسعود، واستخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات وتم معالجة الاستبيان باستخدام برنامج الحزم الاحصائية وكان من أبرز نتائجها أن لحوكمة الشركات لها دور فعال في تحقيق معلومة محاسبية ذات جودة، في حين أنه لم يتمكن مستوى الحوكمة المعمول به في المؤسسات (مجتمع الدراسة) من توفير مقومات فعالة للإفصاح المحاسبي.
  4. **دراسة صلاح مهدي جواد (2007) بعنوان** **استخدام المعلومات المحاسبية المنشورة كدالة للتنبؤ بمتانة المراكز المالية- دراسة اختيارية في عينة من الشركات العراقية المساهمة-،** والتي هدفت الى دراسة التنبؤ بمتانة المراكز المالية للوحدات الاقتصادية ومحاولة التعرف على الاحتياجات المالية لهذه الوحدات والاستعداد لها مسبقا مع تحديد نموذج للتنبؤ بمتانة المراكز المالي وتمثلت عينتها في عدد من الشركات العراقية المساهمة خلال مدة زمنية تمتد من عام 1995-1999م واستخدمت نموذج الانحدار المتعدد وكان من أبرز نتا ئجها اهمية التنبؤ بمتانة المراكز المالية للوحدات الاقتصادية وذلك لأنه يتيح الفرصة لتصور ما ستكون عليه تلك المراكز وبما يساعد على اكتشاف مواطن القوة او الضعف فيها.

**الفرع الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية**

1. **HONGIAN XU، 2003 Critical Success Factors for Accounting Information Systems Data Quality ،University of southern queens land**.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف لعوامل النجاح الحاسمة لجودة بيانات نظم المعلومات المحاسبية وذلك من خلال دراسة العلاقات المتبادلة بين فئات حملة الأسهم وفهمها، وجودة البيانات في أنظمة المعلومات المحاسبية، إذ ان حملة الأسهم الرئيسين هم : منتجو المعلومات، وأمناء المعلومات، مديرو المعلومات، مستخدمو المعلومات .وقد قام الباحث بإجراء دراسة عملية على سبع منظمات استرالية لمعرفة ما قد يعدونه عوامل حاسمة لجودة بيانات نظم المعلومات المحاسبية فضلا عن استبيان موجه إلى مدققي حسابات خارجيين ومن بين النتائج المتوصل اليها أن هناك ( 26) عاملا من المحتمل أن يكون لهم تأثير في جودة البيانات في أنظمة المعلومات المحاسبية .

1. **JEAN- Michel Monceau: (2005) Consequence de la non fiabilite des informations sur les pratiques d'Invest- issement، (IPAG) parts.**

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى صلاحية المعلومات المحاسبية والمالية التي يؤسس عليها قرار المستثمر الذي يتطلب بطبيعته مردودية عالية لأمواله المستثمرة في ظل مناخ تسوده أعمال احتيالية من قبل الإدارة للتوجيه بشكل إيجابي عن أدائهم ولتجنب قرارات السوق، وقد تناولت الدراسة كيفية حصول المستثمرين على أسهم من نوعية جيدة خلال تأكيد الحصول على معلومات مالية ذات موثوقية عالية، وقد ربطت الدراسة ذلك بديناميكية السوق والتغيرات التي طرأت على أسواق المال بعد فضيحة إينرون وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها: يمكن أن ويبقى عرض الاستثمار بعيدا عن المؤثرات السلبية وذلك من خلال عدم الاعتماد على الدراسات التحليلية لتقييم الاستثمار في المؤسسة بحسب المعلومات المحاسبية.

1. **Bae Epps & Gwathrney ” Internal control the case of changes to information processes Issues"**

هدفت إلى دراسة قضايا الرقابة الداخلية لتكنولوجيا المعلومات، إذ أشارت إلى أن البيانات المالية الدقيقة يشكل في عالم الأعمال عنصرا لأهم الأهداف وهي تنمية المزايا التنافسية والمحافظة عليها، إضافة إلى عناصر أخرى تتضمن التكلفة وإدارة المنتج، والجودة وسرعة التوصيل كما تبين الدراسة أن الرقابة الداخلية قد تكون أداة مفيدة لتحقيق هده الأهداف وتوسيعها أو زيادتها ولذلك فإن جودة رقابة تقديم المعلومات لصنع القرارات الداخلية لدعم أهداف الشركة يعتبر أمرا ضروريا في تحقيق نجاح الشركة، وقد خلصت الدراسة إلى أن تغيير أنظمة المعلومات دون وجود إجراءات رقابية داخلية مناسبة قد يؤدي إلى التسبب بعدم دقة المعلومات وكفائتها، كما أن إصلاح المشاكل بعد التنفيذ قد يكلف الكثير ويعمل على إعاقة العمليات، ولدلك فقد أكدت الدراسة على أن الحرص على توفر الرقابة يعتبر أمرا ضرو ريا لدعم أهداف الشركة عند إحداث تغييرات في الإجراءات المعلوماتية، إذ أنها تعمل على دمج البيانات وتحديد التغيرات اللازمة في الآلية أوفي دليل العمليات.

1. **Tuttle & Vandervelde (2006)**

**"An empirical examination of technology Information".**

هدفت الدراسة للحديث عن اختبار تجريبي لكوبيت كإطار للرقابة الداخلية لتكنولوجيا المعلومات حيث عملت الدراسة على اختبار النموذج المفاهيمي لإطار الرقابة الداخلية كوبيت، كما هو مطبق على إعدادات التدقيق بما يتضمن العمليات والامتثال وإعدادات التدقيق. وقد أشارت النتائج إلى نموذج كوبيت المفاهيمي يتنبأ بأن سلوك المدقق في هدا

المجال يرتبط بطلبهم للمساعدة وتقديمها، كما أشارت إلى أنظمة المعلومات والتدقيق هي مجالات تفتقر إلى التحقق من صحة النظرية تجريبيا للمراقبة الداخلية، بمعنى تحديد المتغيرات التي تساعد على مراقبة جيدة.

**المطلب الثاني: التعقيب على الأبحاث والدراسات العلمية السابقة**

سنحاول في هذا المطلب التعقيب على مجموع الدراسات والأبحاث العلمية السابقة والسالفة الذكر من خلال تناول:

**أولا: اوجه التشابه والاختلاف في الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:**

* اتفقت الدراسة السابقة على هدف مشترك وهو الى التعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بالرقابة الداخلية وخطواتها وأهدافها وخصائصها وأنواعها ومكوناتها و الى معرفة جودة المعلومات المحاسبية باستثناء دراسة **صلاح مهدي جواد (2007)** والتي هدفت الى دراسة التنبؤ بمتانة المراكز المالية للوحدات الاقتصادية ومحاولة التعرف على الاحتياجات المالية لهذه الوحدات والاستعداد لها مسبقا مع تحديد نموذج للتنبؤ بمتانة المراكز المالي ودراسة **فايز مرزوق وصفعاك العازمي(2012)** والتي هدفت الى التعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بالرقابة الداخلية وخطواتها وأهدافها وخصائصها وأنواعها ومكوناتها ، ودراسة **عائشة سلمى(2009)** والتي هدفت الى اختبار تاثير قواعد حوكمة الشركات على كل من جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي.
* استخدمت الدراسات السابقة أداة الاستبيان لجمع البيانات وبرنامج التحليل الاحصائي.
* وظفت الدراسات السابقة المنهج الوصفي.
* كما إهتم ( (Bae Epps&Gwathreney في هذه الدراسة بالعلاقة الموجودة بين نظام الرقابة الداخلية وأنظمة المعلومات الموجودة في المؤسسة .

**ثانيا: الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية:**

من خلال استعراض اوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة نشير أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام الا انها تختلف عنها في عدة جوانب، والتي تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة وهي: تضمنت هذه الدراسة ربط للمشكلة البحثية بأثر الرقابة الداخلية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

استفادة الدراسة الحالية من خلال الدراسات السابقة فيما يلي:

* المساعدة في اختيار منهج الدراسة والأساليب الإحصائية.
* المساعدة في صياغة وعرض الإطار النظري للدراسة.
* المساعدة في صياغة فرضيات الدراسة الحالية.
* المساعدة في صياغة إشكالية الدراسة الحالية**.**
* المساعدة في بناء أداة جمع البيانات
* المساعدة في اختيار المنهج المناسب للدراسة و الأساليب الإحصائية .

**خلاصة الفصل**

في هذا الفصل تم التطرق إلى الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، حيث تمت مناقشة مفهوم الرقابة الداخلية من جوانب عديدة. يتعلق مفهوم الرقابة الداخلية بالهياكل والسياسات والإجراءات التي تتبعها المؤسسات والشركات للتأكد من تنفيذ العمليات بشكل فعال وفقًا للأهداف المحددة، ثم تمت مناقشة المعلومات المحاسبية وجودتها، حيث تعد المعلومات المحاسبية الموثوقة والدقيقة أمرًا حاسمًا لاتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية الصحيحة، تم تناولنا أيضًا أثر الرقابة الداخلية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية؛ اذ يعد تطبيق نظام فعال للرقابة الداخلية أداة هامة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية؛ فعندما تكون الرقابة الداخلية قوية، يتم تقليل فرص حدوث الأخطاء والتلاعب في المعلومات المحاسبية، مما يؤدي إلى زيادة دقتها وموثوقيتها.

في الأخير، تمت الإشارة إلى الدراسات السابقة التي كانت مصدر إلهام لاختيار موضوع الدراسة. استعرضت الدراسات السابقة موضوعات متعلقة بالرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية، وقد أثرت هذه الدراسات في اختيار موضوع الدراسة الحالية وتوجيهها نحو استكشاف جوانب معينة أو إضافة إلى المعرفة الموجودة بالفعل فيما يخص الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية.

**الفصل الثاني :**

دراسة حالة لأثر نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

تمهيد :

بعد التطرق الى الفصل النظري والتعرف على بعض مفاهيم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية وكذا معلومات المحاسبية والعلاقة بينهما ، سوف نتناول في هذا الفصل دراسة ميدانية لموضوع البحث ، لدى قمنا بتوزيع استبيان على عينة من موظفين للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بغرداية وهذا من أجل إعطاء وجهة نظرهم حول مدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، حيث تم اختبار الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة من خلال طرح مجموعة أسئلة مندرجة تحت محاور واجابتها لفرضيات دراستنا ، وذلك باستخدام اساليب التحليل الإحصائي ( بالبرنامج الإحصائي – الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية إصدار spss v25 ) .

وكان تقسم هذا الفصل كالتالي:

**المبحث الاول:** تقديم عام للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بغرداية

**المبحث الثاني:** الطريقة والادوات المستعملة في الدراسة

**المبحث الثالث:** عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

**المبحث الأول : تقديم عام للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بغرداية**

تعتبر مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط من المؤسسات التي تقوم بإنتاج وتوزيع الكهرباء في الجزائر والفاعلة في الاقتصاد الوطني لها هدف رئيسي تسعى لتحقيقه و هو تعميم التراب الوطني بالغاز و الكهرباء.

وتتبع مؤسسة سونلغاز مخطط محاسبي خاص مع الاحتفاظ بنفس مبادئ المخطط الوطني المحاسبي و هذا من أجل التسيير الحسن للمؤسسة.

**المطلب الأول: لمحة تاريخية عن مديرية توزيع الكهرباء والغاز بغرداية**

**أولا : التعريف بالشركة الوطنية للكهرباء و الغاز" سونلغاز":**

عقب الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في جوان من سنة 1947 قررت الحكومة الاستعمارية وأوكلت لهذه المؤسسة مهمة إنتاج EGA بالجزائر تنمية الاقتصادية بإنشاء مؤسسة لتوزيع الطاقة ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز، وفي سنة 1962 أعيد تشكيل الشبكة باعتماد أسلاك كهربائية طولها 2910 كلم لنقل الكهرباء ذات التوتر المتوسط، والتوتر المنخفض لتزويد مدن يصل مدها من 1210 إلى 7200 كلم فقدرت الطاقة الإنتاجية للكهرباء بـــ461 ميغاواط، أما بخصوص الغاز الطبيعي فلم يتم استغلاله إلا في سنة 1961م بالرغم من اكتشافه في سنة 1956م في حاسي الرمل.

بالمرسوم التنفيذي رقم 6959 من يوم 26 جويلية 1969م الصادر في الجريدة الرسمية في الأول من شهر أوت أنشأت الشركة الوطنية للكهرباء والغاز محل كهرباء وغاز الجزائر" حلت حسب نفس المرسوم ، وقد حدد المرسوم لها مهمة رئيسية تتمثل في الاندماج بطريقة منسجمة في سياسة الطاقة الداخلية للبلد ، إن احتكار إنتاج ونقل توزيع واستيراد وتصدير الطاقة الكهربائية المخصصة لسونلغاز قد عزز من مكانة الشركة. كما أن احتكار تسويق الغاز الطبيعي داخل التراب الوطني لجميع أصناف الزبائن تطلب منها إنجاز وتسيير قنوات النقل وشبكة التوزيع.

**ثانيا : التعريف بالمديرية :**

تأسست المديرية للتوزيع بمقتضى القرار رقم 478 المعد من طرف المديرية العامة المؤرخ في 16 ماي2005م المتضمن إنشاء مديريات جهوية لتوزيع الكهرباء والغاز التابعة لفروع التوزيع الخاصة (شركة توزيع الجزائر SDA- شركة توزيع الوسط SDC– شركة توزيع الغرب SDO - شركة توزيع الشرق SDE) التي تأسست بمقتضى القرار رقم 463 المؤرخ في27 جوان 2004.

تنتمي المديرية لتوزيع الكهرباء والغاز بغرداية إلى شركة توزيع الوسط –البليدة –SDC التي تضم هذه الأخيرة ولايات الوسط التالية (ولاية البليدة ، تيزي وزو ،المدية ، الأغواط ، ورقلة ، الجلفة، تمنراست، الوادي ،بسكرة و إيليزي .)

يقدر رأس مال المديرية بـ **15 مليار دينار** و يتلخص هدفها الأساسي في تزويد تراب الولاية بالطاقة الكهربائية و الغاز

**ثالثا : مهام المديرية**

* المساهمة في سير سياسة المديرية العامة للتوزيع وسط مجال: الخدمات المقدمة، تعظيم المبيعات، تحصيل الديون.
* تطبيق السياسة التجارية للشركة على أكمل وجه.
* توفير كل الشروط الملائمة للتكفل بطلبات الزبائن في المواعيد المحددة و بالتكاليف المحددة أيضا و إرشادهم وتوعيتهم.
* ضمان التسيير المحكم لشبكات الكهرباء و الغاز و تطويرها و مختلف عمليات الصيانة بها.
* وضع برامج الأشغال و ضمان تنفيذها.
* تسيير الموارد البشرية و توفيرهم بكل الإمكانات المادية الضرورية لسير مهامهم.
* ضمان أمن الأشخاص و الممتلكات التي لها علاقة بالتوزيع و توعية المواطنين بالقواعد الأمنية الضرورية.
* ضمان أحسن تمثيل للشركة على المستوى المحلي .

**المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي للمديرية**

تأسست المديرية الجهوية للتوزيع بمقتضى القرار 478 ويمثل المديرية على المستوى المحلي السيد المدير و تضم المديرية ما يلي :

**الشكل رقم (2-1):** يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة

**مديـــــــــــر التوزيــــــــــع**

**سكرتيـــــــــــــــــــــــــــــرة**

**المكلف بالمنازعات والشؤون القانونية**

**المكلــــف بالاتصال**

**مهندس الأمن**

**مساعد الأمن الداخلي**

**قسم الدراسات**

**قسم تسيير نظام الاعلام الالي**

**قسم العلاقات التجارية**

**قسم استغلال الكهرباء**

**قسم استغلال الغاز**

**قسم الموارد البشرية**

**قسم المالية والمحاسبة**

**المصدر**: من إعداد الطالبين بناءا على معلومات مقدمة من طرف رئيس تسيير الموارد البشرية

**اولا :دراسة مختلف الدوائر والأقسام**

* + - * **مكتب المدير** والمصالح والأعوان المتصلون مباشرة به وهم:
* سكرتيرة المديرية.
* القسم التقني للكهرباء.
* قسم الشؤون القانونية.
* الأمن الداخلي للمؤسسة.
* قسم الموارد البشرية.
* قسم الدراسات التنفيذية لأعمال الكهرباء والغاز.
* قسم التخطيط الكهرباء والغاز.
* قسم الاستغلال والأنظمة المعلوماتية.
* المكلف بالاتصال.
* القسم التقني للغاز.
* قسم العلاقات التجارية.
* قسم المالية والمحاسبة.
* خلية المراقبة والتفتيش.
* قسم الإدارة والصفقات.
* قسم الشؤون العامة .

**تانيا : مختلف المصالح**

* قسم استغلال الكهرباء.
* قسم استغلال الغاز.
* قسم الدراسات و تنفيذ أشغال الكهرباء و الغاز.
* قسم العلاقات التجارية.
* قسم تسيير أنظمة الإعلام الآلي.
* قسم المالية و المحاسبة.
* قسم الموارد البشرية.
* شعبة الوسائل العامة.

**1: قسم استغلال الكهرباء**

وينقسم إلى عدة مصالح :المصلحة التقنية للكهرباء، مصلحة الصيانة ،مصلحة المراقبة واستغلال الكهرباء ،مصلحة تطوير الشبكة ، مصلحة أشغال sous tension، مصلحة التحكم في الشبكة عن طريق وسائل الإتصال المختلفة (télé conduite) ، و يهتم هذا القسم بما يلي:

* إعداد برامج و مقاسات التوتر المنخفض و المتوسط و متابعتها.
* إعداد برامج صيانة الشبكة الكهربائية و متابعتها.
* تحليل المعطيات الإحصائية وتحديث الخرائط الخاصة بالشبكة.
* ضمان تسيير المحولات.
* إعداد برنامج التجهيز السنوي وعلى المدى القصير.
* التدخل في حالة وجود عطب أو خطر في الشبكة و إصلاحه.
* متابعة المصالح التقنية للكهرباء التابعة لهل مثل : غرداية ، متليلي ، بنورة ، القرارة و بريان.
* تسيير العدادات و إصلاحها.
* استقبال تدخلات المواطنين في حالة وجود عطب ما و اتخاذ الإجراءات اللازمة.

**2: قسم استغلال الغاز:**

ويتكون هذا القسم من عدة مصالح هي :المصلحة التقنية للغاز، مصلحة صيانة الغاز ، مصلحة المراقبة و استغلال الغاز ، مصلحة تطوير الشبكة ، ويهتم هذا القسم بما يلي:

* ضمان تسيير الشبكة الغازية ومراقبتها وتطويرها و إعداد برامج الصيانة.
* متابعة المقاسات دوريا و تحليل الأخطار.
* تسيير العتاد الغازي على مستوى المديرية.
* إعداد و تحليل المعطيات الإحصائية اللازمة ووضع مخططات الحماية العامة وتحليل النتائج.
* إعداد مخططات قنوات الغاز و تحديثها.
* إعداد برنامج عملية البحث عن الاعطاب و تفعيلها.
* ضمان إصلاح كل الأعطاب سواء الناتجة عن عملية البحث أو إبلاغ المواطنين عنها.
* ضمان صيانة كل العدادات والعتاد خاصة عتاد البحث عن التسربات الغازية .

**3: قسم الدراسات وتنفيذ أشغال الكهرباء و الغاز:** يتكون هذا القسم من :

مصلحة الدراسات و أشغال الغاز ،تسير الاستثمارات ،شعبة الصفقات ، مصلحة الدراسات وأشغال الكهرباء، شعبة تسير برامج الدولة و يقوم هذا القسم بما يلي:

* وضع برنامج إنجاز الأشغال و التحكم فيها.
* دراسة طلبات الزبائن سواء ضمن برنامج توصيل الزبائن الجدد RCN أو الكهرباء الريفية أو التوزيع العمومي للغاز.
* جمع الملفات التقنية للأشغال المبرمجة للإنجاز.
* تنظيم فتح الورشات للمؤسسات المنجزة ومراقبتها من حيث النوعية والآجال طبقا لمخطط الإنجاز.
* المصادقة عل الكشوف الكمية و إنجاز تقارير الأشغال.
* تسيير الاعتمادات المالية الموجهة للمديرية من الجانب التقني.
* إستقبال وتقييد كل فواتير المؤسسات.
* وضع برامج الاستثمار على المدى القصير والمتوسط طبقا لتوجيهات المديرية المركزية وبالتنسيق مع المصالح التقنية.
* الحرص على استعمال التقنيات والعتاد الحديث في الإنجاز.
* الإعلان عن المناقصات و الاتفاقيات وإنجازها.
* اقتراح إعتمادات مالية إضافي.

**4: قسم العلاقات التجارية:** يتكون هذا القسم من :

المصلحة التجارية ، مصلحة المراقبة و التفتيش، مصلحة التقنيات التجارية، ويقوم هذا القسم بضمان مهام المجالات التالية:

* احترام إجراءات توصيل الزبائن الجدد و أشغال الخدمات المعوضةTPR بما في دلك عقود الأشغال و طلبات الزبائن إلى غاية وضعهم بالخدمة.
* إعداد عقود المشتركين من التوتر والضغط المتوسطين والمنخفضين ومطابقتهم.
* تسيير المشتركين دوي التوتر والضغط المنخفضين من خلال عملية التعداد والفوترة والتحصيل.
* تسيير حسابات الزبائن بما دلك الجرد.
* إعداد و تسيير الفوترة على أساس المذكرات FSM.
* فوترة مختلف الخدمات.
* القيام بتحريات حول الزبائن.
* اقتراح خدمات مقدمة جديدة للزبائن.
* إعداد فواتير الإيصالات الخاصة بتوصيل الزبائن الجدد.
* إعداد الميزانية النهائية.
* متابعة وتحليل ديون الزبائن حساب بحساب.
* التدخل في إعداد بعض دراسات الشبكات.
* احترام رزنامة التعداد و نوعية التعداد ومتابعته دوريا.
* القطع والوضع بالخدمة للعدادات.
* التدخل في حالة حدوث عطب خاص بالعداد

**5: قسم الموارد البشرية:** يتكون هذا القسم من :

مصلحة الموارد البشرية ، مصلحة التكوين ، مصلحة الإدارة ، ويقوم هذا القسم بما يلي:

* إعداد وتوجيه ومراقبة المديرية لمختلف خطط المستخدمين من حيث التوظيف و التكوين والترقية.
* ضمان وتنسيق وترقية النشاطات الإدارية وتسيير المستخدمين.
* إعداد و متابعة الأجور.
* إعداد احتياجات المديرية فيما يخص تكوين العمال حسب برامج التكوين.

**6: قسم تسيير برامج الإعلام الآلي:** يتكون القسم من:

برامج التسيير SGC – SIG – GDO تسيير برامج الإعلام الآلي، ويهتم هذا القسم بما يلي:

* مكلفة بتسيير مركز المعالجة المعلوماتية و ترقية البرامج على مستوى المديرية الجهوية.
* ضمان تسيير مركز معالجة المعلوماتية و صيانة البرامج.
* صيانة جميع عتاد الإعلام الآلي دوريا الموجه للمديرية الجهوية.
* تقدير ومراقبة اللوازم المستهلكة.
* ترقية و تطوير التطبيقات الخاصة بالإعلام الآلي للمديرية.

**7: شعبة الوسائل العامة**

يتكون هذا القسم من توثيق وأرشيف ، موقف السيارات ، التموين ، الوسائل ، تتمثل مهام المصلحة فيما يلي:

* ضمان سير الوسائل و الأجهزة والأدوات والبنية التحتية للمديرية.
* متابعة برنامج الحراسة.
* إيصال وتوزيع طرود المؤسسة.
* ضمان تسيير الممتلكات المنقولة وغير المنقولة.
* تسيير الصندوق ومختلف المشتريات.
* تسيير الوقود والقيام بعمليات تصليح السيارات وحفظ المر آب.
* إدارة مكتبة المديرية وتنظيم الأرشيف

**المطلب الثالث : تقديم قسم مصلحة المالية و المحاسبة**

**الشكل رقم (2-2): يوضح قسم المالية و المحاسبة :**

قسم المالية والمحاسبة

المكلف الإداري

مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير

قسم الاستغلال المحاسبي

مصلحة التفتيش والمراقبة والمراقبة

مكلف بالدراسات :1

مكلف بالدراسات :4

الاستغلال

الخزينة

مكلف بالدراسات محاسب

تقييد وتوثيق مكلف بالدراسات جبائي محاسب

مكلف

بالدراسات

محاسب :2

خزينة الزبون مكلف بالدراسات :

محاسب :3

تسيير الالتزامات

مكلف بالدراسات:

AGP

قسم المالية

**المصدر :** من إعداد طالبين بناءا على معلومات من رئيس المصلحة

يتكون هذا القسم من : مصلحة الميزانية و مراقبة التسيير ،مصلحة الاستغلال المحاسبي ، مصلحة المالية ، ويهتم هذا القسم بما يلي:

* ضمان مراقبة التسجيلات المحاسبية لكل العمليات.
* ضمان مراقبة القيود المحاسبية الخاصة بــــــــ P40 و SGC.
* ضمان متابعة وثيقة الأجور
* استخراج النتيجة المحاسبية للمديرية.
* مقاربة و تبرير و تصفية الحسابات.
* ضمان النشاط الضريبي المركزي.
* مسك ملف الموجودات.
* ضمان الربط بين مختلف الفروع و المراكز المحاسبية والمديرية المركزية.
* استخراج فروق الجرد.
* متابعة حسابات الخزينة ومراقبة الحسابات البنكية والبريدية.
* إعداد توقعات الخزينة على المدى القصير.
* إجراء المقاربات البنكية.
* إعداد الموازنة السنوية للمديرية.
* إعداد جدول المراقبة وميزانية نشاط المؤسسة.

**المبحث الثاني : الطريقة و الادوات المستعملة في الدراسة**

يعتمد بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي حيث يعتمد على جمع البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية و بتحليل نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية.

**المطلب الاول : الطريقة المستعملة في الدراسة**

يتناول هذا المطلب عرض للطريقة المستعملة في هذه الدراسة من خلال التعرف على مجتمع وعينة الدراسة وأهم مصادر البيانات الا وهو الاستبيان .

**اولا** : مجتمع وعينة الدراسة

قمنا باختيار عينة من الاشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية و العملية وبدورهم الحكم على دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، والتي قد شملت هذه الدراسة عنية من قسم المالية والمحاسبة في للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بغرداية سونلغاز ، تم توزيع 45 استمارة استبيان على مختلف موظفي القسم بالشركة بعد عملية فرز والتبويب والتنظيم ، قررنا الإبقاء على 37 من مجموعة الاستمارات أي ما يعادل 82 بالمئة لتمثيل عينة الدراسة ، واستبعاد 8 استمارات 3 منها لنقص في الاجابات و 5 لعدم استلامها يمكن ادراج الجدول التالي لتوضيح الاحصائيات الخاصة باستمارات الاستبيان :

الجدول (1-1): الاحصائيات الخاصة بالاستمارات الاستبيان

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| البيان | الاستبيان | |
| العدد | النسبة المئوية |
| عدد الاستمارات الموزعة والمعلن عنها | 45 | 100 |
| عدد الاستمارات غير المسترجعة | 8 | 82 |
| عدد الاستمارات الصالحة لدراسة | 37 | 12 |

المصدر : من اعداد الطالبين

الشكل(3-1) : استمارات صالحة لدراسة و الغير مسترجعة

المصدر : من اعداد الطالبين

**ثانيا :** شكل الاستبيان

- تم اعداد استمارة الاستبيان بالاستعانة بالكتب والمراجع والابحاث السابقة المتعلقة بالموضوع الدراسة حيث تم الاعتماد على خلفية النظرية لاعداد الاستبيان ،

-تم تقسم الاسئلة الى ثلاث محاور وتتمثل في :

**المحور الاول** : تضمن المعلومات الشخصية لافراد العينة حيث تضمن ( الجنس ، العمر ، المؤهل العلمي ، الوظيفة الحالية ، الخبرة المهنية ) والاجابة على هذه الاسئلة بوضع علامة (x)على الخيارات المطروحة .

**المحور الثاني :** تمثل في مدى أهمية فعالية نظام الرقابة الداخلية وجودة معلومات المحاسبية داخل المؤسسة وتمثل في 10 فقرات وكانت الاجابة وضع علامة (x) امام الخانة التي يراها المعني مناسبة في وجهة نظره ضمن خمس مستويات وفقا لمقياس ليكارت الخماسي ( غير موافق بشدة ، غير موافق ،محايد ، موافق ، موافق بشدة ) .

**المحور الثالث :** تمثل في أثر الرقابة الداخلية على جودة المعلومة المحاسبية وتمثل في 6 فقرات وكانت الاجابة وضع علامة (x) امام الخانة التي يراها المعني مناسبة في وجهة نظره ضمن خمس مستويات وفقا لمقياس ليكارت الخماسي ( غير موافق بشدة ، غير موافق ،محايد ، موافق ، موافق بشدة ) .

- تم توزيع استمارات الاستبيان على افراد العينة على عدة وسائل ، الامر الذي سهل إمكانية ارسال الاستمارات والحصول عليها في أقرب وقت ممكن الا وهو استعمال الاتصال المباشر بأفراد العينة أين تم ضمان توصيل الاستمارات واستردادها في اقرب الآجال. حيث عرض عدة اسئلة وفق مراعات النقاط التالية :

-استخدام فقرات بسيطة ومفهومة

-دقة وصياغة الاسئلة وصحة العبارات

-توزيع الخيارات الاجابة لضمان ملائمتها لعملية المعالجة الاحصائية

ولقد تضمن في اعدادها على أساس مقياس ليكارت الخماسي SCALE LIKERT الذي يحتوي على خمسة اجابات حتي يتسنى لنا تحديد أراء أفراد العينة حول المواضيع التي تم التطرق إليها من خلال الاستبيان كما هو مبين في الجدول:

**الجدول (1-2): لاكارت الخماسي SCALE LIKERT**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| التصنيف | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
| الدرجة | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |

المصدر : من اعداد طالبين

**المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات**

بعد جمع البيانات من العينة المدروسة وتحليلها تم تفريغها في برنامج معالج الاحصائي spss v 25

والتي تمت على مرحلتين اساستين :

المرحلة الاولى : تفريغ البيانات و المعلومات من خلال جمع كل الاجوبة المتحصلة عليها من طرف المستجوبين في جدول بسيط يشمل كل الاجوبة عينة الدراسة وذلك بهدف الاستكشاف لتسهيل عملية التحليل و التفسير.

المرحلة الثانية : مرحلة تحليل و تفسير بعد عملية تفريغ ووضع البيانات في جداول يتم تحليلها لإعطاء صورة دقيقة عن مضمون الجداول وبالتالي تحديد النتائج المتوصل اليها ، وقد تم الاستعانة بالجوانب الاحصائية باستخدام برنامج SPSS .

**المطلب الاول : تحليل خصائص العينة**

سنعرض في هذا المطلب الدراسة الوصفية لتوزيع أفراد العينة المدروسة حسب البيانات المذكورة في المحور الاول والذي يتناول البيانات الشخصية للعينة والمتمثلة في (الجنس ،العمر، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية )

**اولا : الدراسة من حيث جنس العينة** :

الجدول(1-3) : توزيع الافراد العينة من حيث الجنس

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الجنس | التكرار | نسبة المئوية |
| ذكر | 25 | 67.6 |
| أنثى | 12 | 32.4 |
| المجموع | 37 | 100 |

مصدر : من اعداد طالبين بناء على مخرجات برنامج SPSS

الشكل (3-2) : دائرية نسبية لتوزيع الافراد العينة من حيث الجنس

مصدر : من اعداد طالبين بناء على مخرجات برنامج SPSS V 25

من خلال الجدول اعلاه العينة مكونة من 37 شخص بحيث يضم 25 ذكر بنسبة 67.6 بالمئة من العينة و 12 اناث بنسبة 32.4 بالمئة من العينة وبذلك تتضح عدم توازن العينة في الجنس حيث عينة الذكور تفوق عينة الاناث ما يعادل ثلثين ب ثلث

**ثانيا : دراسة العينة من حيث العمر**

الجدول (1-4) : توزيع افراد العينة من حيث العمر

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الفئة | التكرار | النسبة المئوية |
| اقل من 30 سنة | 10 | 27 |
| من 30 الى 40 سنة | 18 | 48.6 |
| من 40 الى 50 سنة | 5 | 13.5 |
| من 50 فاكثر | 4 | 10.8 |
| المجموع | 37 | 100 |

مصدر : من اعداد طالبين بناء على مخرجات برنامج SPSS

الشكل (3-3): الدائرية النسبية لتوزيع افراد العينة من حيث العمر

مصدر : من اعداد طالبين بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الشكل والجدول ان فئات العمر كانت على النحو التالي : اعلى نسبة هي الفئة من 30 الى 40 سنة بنسبة 49 بالمئة من العينة ، تليها الفئة اقل من 30سنة بنسبة 27 بالمئة ، ثم الفئة من 40 الى 50 سنة بنسبة 13 بالمئة ، بعدها اقل فئة من 50 فاكثر بنسبة 11 بالمئة وهذا التنوع في الفئات المختلف من الاعمار يساعد في تبادل المهارات والخبرات في المؤسسة بين الاجيال السابقة للأجيال اللاحقة .

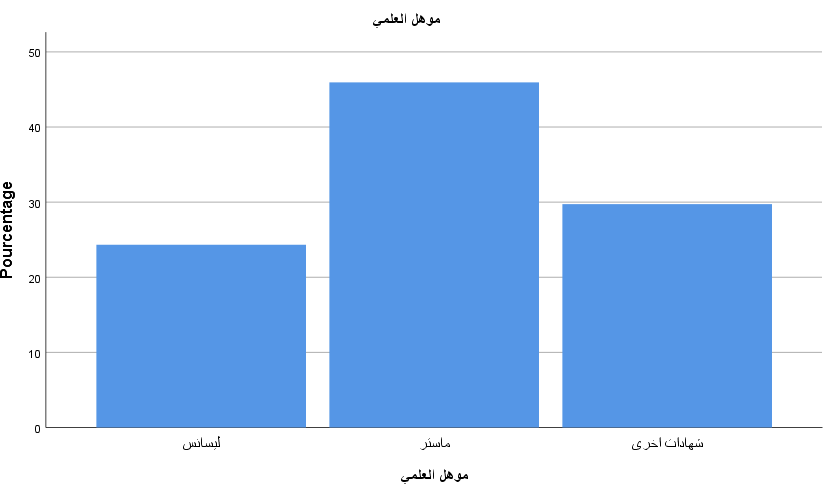
**ثالثا : دراسة العينة من حيث المؤهل العلمي**

الجدول (1-5): توزيع افراد العينة من حيث المؤهل العلمي

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| المؤهل العلمي | التكرار | النسبة المئوية |
| ليسانس | 9 | 24.3 |
| ماستر | 17 | 45.9 |
| شهادات أخرى | 11 | 29.7 |
| المجموع | 37 | 100 |

مصدر : من اعداد طالبين بناء على مخرجات برنامج SPSS

الشكل (3-4): اعمدة البيانية للمؤهل العلمي



مصدر : من اعداد طالبين بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول و الاعمدة البيانية يتضح ان اعلى نسبة ما يعادل تقريبا نصف العينة من حائزي على شهادة ماستر ما يقدر ب17 شخص بنسبة 45.9 بالمئة من العينة تليها فئة الشهادات الاخرى ب 11 شخص بنسبة 29.7 بالمئة ، ثم شهادة ليسانس ب 9 اشخاص ما يعادل نسبة 24.3 بالمئة من العينة و بهذا دليل على موظفو المؤسسة دو مستوى جيد للمؤهل العلمي مما يجعلها عينة خصبة لدراسة

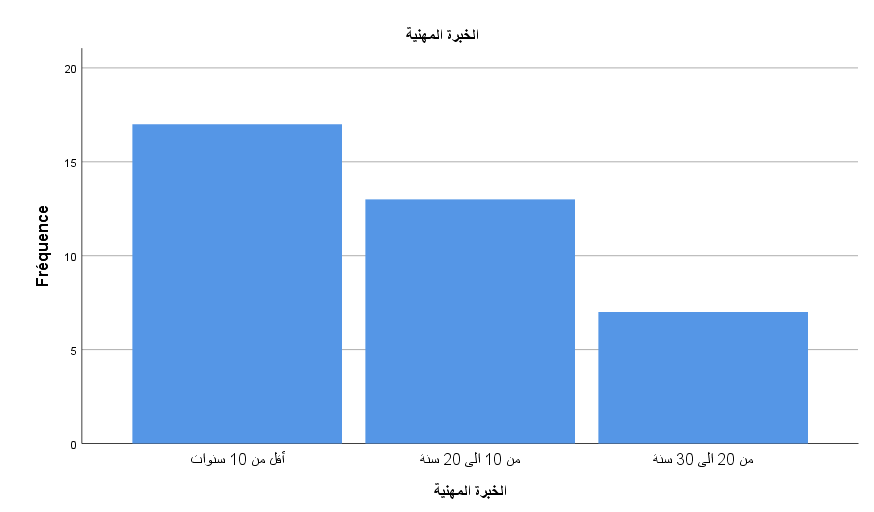
**رابعا : دراسة العينة من حيث الخبرة المهنية**

**الجدول (1-6 ) : توزيع افراد العينة حيث الخبرة المهنية**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الفئات | التكرار | النسبة |
| اقل من 10 سنوات | 17 | 45.9 |
| من 10 الى 20 سنة | 13 | 35.1 |
| من 20 الى 30 سنة | 7 | 18.9 |
| المجموع | 37 | 100 |

مصدر : من اعداد طالبين بناء على مخرجات برنامج SPSS

الشكل (3-5) : أعمدة البيانية للخبرة المهنية



مصدر : من اعداد طالبين بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الاعمد البيانية والجدول يتضح ان نسبة من اقل 10 سنوات كانت 45.9 بالمئة من العينة وتتمثل اعلى نسبة ، تليها من 10 الى 20 سنة بنسبة 35.1 بالمئة ، تم من 20 الى 30 بنسبة 18.9 بالمئة ، مايدل على أن المؤسسة لديها عدد كبير من الافراد الذين يتمتعون بالخبرة في مجال عملهم .

**المطلب الثاني : اختبار ثباث العينة وتحليل الاحصائي للاستبيان**

**الفرع الاول : اختبار ثبات العينة**

بعتبر معامل الثباث الاداة ومقياس لكشف استقرار وعدم تناقضها ، أي يعطي نفس النتائج إذا اعيد تطبيقه على نفس العينة ، ولاختبار ثبات الاستبيان استخدمنا معامل الفا كرومباخ بحث هذا الاخير يأخذ قيما تتراوح ما بين الصفر والواحد ، فتلك القيم كلما اقربت من الواحد دليل على ان الثبات مرتفعا وكلما اقربت من الصفر كان الثبات منخفضا والجدول التالي يبين معاملات الثبات لمختلف محاور الدراسة :

الجدول (1-7): **معامل الفا كرومباخ لمختلف محاور الاستبيان**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| المحور | عدد العبارات | الفا كرومباخ |
| المحور الثاني | 10 | 0.734 |
| المحور الثالث | 6 | 0.698 |
| المجموع | 16 | 0.827 |

مصدر : من اعداد طالبين بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول اعلاه يبين ان المحاور تتميز بقيمة ثبات مناسبة على حسب معامل الفا كرومباخ أي بقيمة قريبة من الواحد على حسب معطيات البرنامج تتمتع درجة ثبات جيدة بحيث نستطيع الاعتماد عليها للوصول الى نتائج موثوقة ، حيث بلغت قيمة الفا كرومباخ الكلية الى 0.827 ، حيث سجلنا في المحور الثاني المكون من 10 فقرات قيمة 0.734 ، أما في المحور الثالث المكون من 6 فقرات قيمة 0.698 .

**الفرع الثاني : تحليل الاحصائي لمحاور الاستبيان**

لقياس درجة الموافقة على الاستبيان استخدمنا معايير لتحديد اتجاه الموافقة بواسطة مقياس ليكارت الخماسي في مجالات لمتوسط المرجح محسورة من 1 الى 5 على حسب درجات من غير موافق بشدة الى موافق بشدة ، على النحو التالي:

الجدول(1-8) : معايير تحديد اتجاه الدرجة

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| التقييم | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
| المتوسط المرجح | 1 إلى 1.80 | 1.81 الى 2.60 | 2.61 الى 3.40 | 3.41 الى4.20 | 4.21 الى 5 |

المصدر من اعداد الطالبين بناء على دراسات سابقة

**أولا : حساب التكرارات و المتوسطات المرجحة لأجابات العينة عن اسئلة الاستبانة:**

يتناول هذا المحور (المتغير) من الاستبيان على 10 عبارات تم طرحها على افراد العينة لاختبار اهمية نظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة وكانت اجابتهم وفق لتدرج ليكارت الخماسي والذي كان بدوره على النحو التالي :

الجدول(1-9) : التوزيع التكراري لمحور الثاني من الاستبيان

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الرقم | العبارات | غير موافق | غير موافق بشدة | محايد | موافق | موافق بشدة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
| التكرار | التكرار | التكرار | التكرار | التكرار |
| النسبة | النسبة | النسبة | النسبة | النسبة |
| 01 | إن وجود رقابة داخلية فعالة داخل المؤسسة يساهم في حماية أصولها من السرقة وسوء الاستخدام | 1 | 1 | 12 | 20 | 12 | 4.10 | 0.87 | موافق |
| 2.7 | 2.7 | 8.1 | 54.1 | 32.4 |
| 02 | توجد صعوبة في تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية | 5 | 4 | 12 | 11 | 5 | 3.18 | 1.22 | محايد |
| 13.5 | 10.8 | 32.4 | 29.7 | 13.5 |
| 03 | حتى يكون هناك رقابة داخلية فعالة يجب توزيع صلاحيات ومسؤوليات وفصل الواجبات للموظفين | 7 | 2 | 1 | 21 | 6 | 3.45 | 1.36 | موافق |
| 18.9 | 5.4 | 2.7 | 56.8 | 16.2 |
| 04 | تساهم الرقابة الداخلية الفعالة داخل المؤسسات في منع الأخطاء والمخاطر قبل حدوثها | 3 | 0 | 2 | 21 | 11 | 4 | 1.05 | موافق |
| 8.1 | 0 | 5.4 | 56.8 | 29.7 |
| 05 | تساهم الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف المؤسسة | 1 | 0 | 4 | 16 | 16 | 4.24 | 0.86 | موافق بشدة |
| 2.7 | 0 | 16 | 43.2 | 43.2 |
| 06 | يتم تطوير نظام رقابة الداخلية في ضمان استمرارية مؤسستنا | 4 | 1 | 6 | 21 | 5 | 3.59 | 1.11 | موافق |
| 10.8 | 2.7 | 16.2 | 56.8 | 13.5 |
| 07 | يساهم نظام الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية و التالي تعزيز الثقة لمستخدميها | 3 | 0 | 1 | 25 | 7 | 3.91 | 0.99 | موافق |
| 81 | 0 | 2.7 | 67.6 | 18.9 |
| 08 | يتصف نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة ببساطة التصميم وسهولة الفهم من طرف جميع المستخدمين في مؤسستنا | 13 | 2 | 13 | 4 | 5 | 2.62 | 1.42 | محايد |
| 35.1 | 5.4 | 35.1 | 10.8 | 13.5 |
| 09 | نظام المعلومات المحاسبية يتلاءم مع طبيعة وظيفتنا | 11 | 1 | 12 | 10 | 3 | 2.81 | 1.35 | محايد |
| 29.7 | 2.7 | 32.4 | 27.0 | 8.1 |
| 10 | توجد إجراءات تهدف الى تحسين جودة مخرجات نظام المعلومة المحاسبية | 4 | 2 | 11 | 12 | 4 | 3.05 | 1.31 | محايد |
| 21.6 | 5.4 | 29.7 | 32.4 | 10.8 |
| المجموع | | | | | | | 3.49 | 0.63 | موافق |

مصدر : من اعداد طالبين بناء على مخرجات برنامج SPSS

من نتائج الجدول يتضح :

ان المتوسط الحسابي المرجح لإجابات المحور والذي قدر ب 3.49 و بدرجة تقييم **موافق** حسب مقياس ليكارت الخماسي وذلك لوقوعها في مجال 3.41 و 4.2 ، حيث وافق اغلبية افراد العينة على عبارات المذكورة في المحور ، وهذا بانحراف معياري يقدر ب0.63 ، وبذلك نحلل كل عبارات على حدى :

* من خلال العبارة الاولى نرى بان اراء العينة مالت الى موافق بمتوسط حسابي يقدر ب 4.10 وبانحراف معياري يقدر ب 0.87 وذلك دليل على ان اغلبية العينة وافقت على ان وجود رقابة داخلية فعالة داخل المؤسسة يساهم في حماية أصولها من السرقة وسوء الاستخدام
* من خلال العبارة الثانية نرى بأن اراء العينة مالت الى **محايد**  بمتوسط حسابي يقدر ب 3.18 وبانحراف معياري يقدر ب1.22 وبذلك تعطينا فكرة بأن العينة توجد لديهم صعوبة في تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية
* من خلال العبارة الثالثة نرى بأن العينة مالت الى **موافق** بمتوسط حسابي يقدر ب3.45 وبانحراف معياري يقدر ب1.36 وذلك دليل على ان اغلبية العينة وافقت على ان حتى يكون هناك رقابة داخلية فعالة يجب توزيع صلاحيات ومسؤوليات وفصل الواجبات للموظفين
* من خلال العبارة الرابعة نرى بأن العينة مالت الى **موافق** بمتوسط حسابي يقدر ب4 وبانحراف معياري يقدر ب1.05 وذلك دليل على ان تساهم الرقابة الداخلية الفعالة داخل المؤسسات في منع الأخطاء والمخاطر قبل حدوثها
* من خلال العبارة الخامسة نرى بأن اراء العينة مالت الى **موافق بشدة**  بمتوسط حسابي يقدر ب 4.24 وبانحراف معياري يقدر ب0.86 وذلك دليل على ان اغلبية العينة وافقت وبشدة على ان الرقابة الداخلية تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة
* من خلال العبارة السادسة نرى بأن اراء العينة مالت الى **موافق**  بمتوسط حسابي يقدر ب3.59 وبانحراف معياري يقدر ب1.11 وذلك دليل على انه يتم تطوير نظام رقابة الداخلية في ضمان استمرارية مؤسستنا
* من خلال العبارة السابعة نرى بأن اراء العينة مالت الى **موافق**  بمتوسط حسابي يقدر ب3.91وبانحراف معياري يقدر ب0.99 وذلك دليل على انه يساهم نظام الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية و التالي تعزيز الثقة لمستخدميها
* من خلال العبارة الثامنة نرى بأن اراء العينة مالت الى **محايد**  بمتوسط حسابي يقدر ب2.62 وبانحراف معياري يقدر ب1.42 وبذلك تعطينا العينة فكر بان ليس لديهم إتصاف نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة ببساطة التصميم وسهولة الفهم من طرف جميع المستخدمين في مؤسستهم
* من خلال العبارة التاسعة نرى بأن اراء العينة مالت الى **محايد**  بمتوسط حسابي يقدر ب2.81 وبانحراف معياري يقدر ب1.35 وبذلك تعطينا العينة فكر بان ليس لديهم نظام المعلومات المحاسبية يتلاءم مع طبيعة وظيفتهم
* من خلال العبارة العاشرة نرى بأن اراء العينة مالت الى **محايد**  بمتوسط حسابي يقدر ب3.05 وبانحراف معياري يقدر ب1.31 وبذلك تعطينا العينة فكر بان ليس لديهم إجراءات تهدف الى تحسين جودة مخرجات نظام المعلومة المحاسبية

الجدول (1-10): التوزيع التكراري لمحور الثالث من الاستبيان

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الرقم | العبارات | غير موافق | غير موافق بشدة | محايد | موافق | موافق بشدة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
| التكرار | التكرار | التكرار | التكرار | التكرار |
| النسبة | النسبة | النسبة | النسبة | النسبة |
| 01 | وجود رقابة داخلية فعالة بالمؤسسة يعد مؤشر على جودة المعلومات المحاسبية | 1 | 1 | 1 | 24 | 10 | 4.10 | 0.80 | موافق |
| 2.7 | 2.7 | 2.7 | 64.9 | 27 |
| 02 | وجود رقابة داخلية فعالة تصدر عنه تقارير مالية ذات دقة وموضوعية ومصداقية | 1 | 1 | 6 | 21 | 8 | 3.91 | 0.86 | موافق |
| 2.7 | 2.7 | 16.2 | 56.8 | 21.6 |
| 03 | ضعف نظام الرقابة الداخلية يقلل من جودة معلومة المحاسبية | 2 | 3 | 1 | 18 | 13 | 4 | 1.10 | موافق |
| 5.4 | 8.1 | 2.7 | 48.6 | 35.1 |
| 04 | تطبيق العلمي الجيد لرقابة داخلية يؤدي الى جودة المعلومة المحاسبية | 0 | 5 | 0 | 21 | 11 | 4.02 | 0.92 | موافق |
| 0 | 13.5 | 0 | 56.8 | 29.7 |
| 05 | ضعف نظام المعلومات المحاسبية أو قصورها يؤدي إلى زيادة كمية الاختبارات التي تقوم بها المراجعة | 6 | 3 | 12 | 5 | 11 | 3.32 | 1.41 | محايد |
| 16.2 | 8.1 | 32.4 | 13.5 | 29.7 |
| 06 | تعتمد ملائمة ودقة المعلومات المحاسبية على متانة الرقابة الداخلية المصممة بالمؤسسة | 0 | 1 | 8 | 18 | 10 | 4 | 0.78 | موافق |
| 0 | 2.7 | 21.6 | 48.6 | 27 |
| المجموع | | | | | | | 3.89 | 0.63 | موافق |

مصدر : من اعداد طالبين بناء على مخرجات برنامج SPSS

من نتائج الجدول يتضح :

ان المتوسط الحسابي المرجح لإجابات المحور والذي قدر ب 3.89 و بدرجة تقييم **موافق** حسب مقياس ليكارت الخماسي وذلك لوقوعها في مجال 3.41 و 4.2 ، حيث وافق اغلبية افراد العينة على عبارات المذكورة في المحور ، وهذا بانحراف معياري يقدر ب0.63 ، وبذلك نحلل كل عبارات على حدى :

* من خلال العبارة الاولى نرى بأن اراء العينة مالت الى **موافق**  بمتوسط حسابي يقدر ب4.10 وبانحراف معياري يقدر ب 0.80 وذلك دليل على ان وجود رقابة داخلية فعالة بالمؤسسة يعد مؤشر على جودة المعلومات المحاسبية
* من خلال العبارة الثانية نرى بأن اراء العينة مالت الى **موافق**  بمتوسط حسابي يقدر ب3.91 وبانحراف معياري يقدر ب 0.86 وذلك دليل على ان وجود رقابة داخلية فعالة تصدر عنه تقارير مالية ذات دقة وموضوعية ومصداقية
* من خلال العبارة الثالثة نرى بأن اراء العينة مالت الى **موافق**  بمتوسط حسابي يقدر ب4 وبانحراف معياري يقدر ب 1.10وذلك دليل على ان ضعف نظام الرقابة الداخلية يقلل من جودة معلومة المحاسبية
* من خلال العبارة الرابعة نرى بأن اراء العينة مالت الى **موافق**  بمتوسط حسابي يقدر ب4.02 وبانحراف معياري يقدر ب0.92 وذلك دليل على ان تطبيق العلمي الجيد لرقابة داخلية يؤدي الى جودة المعلومة المحاسبية
* من خلال العبارة الخامسة نرى بأن اراء العينة مالت الى **محايد** بمتوسط حسابي يقدر ب3.32 وبانحراف معياري يقدر ب1.41 و وبذلك تعطينا العينة فكر بان ليس لديهم ضعف نظام المعلومات المحاسبية أو قصورها يؤدي إلى زيادة كمية الاختبارات التي تقوم بها المراجعة
* من خلال العبارة السادسة نرى بأن اراء العينة مالت الى **موافق** بمتوسط حسابي يقدر ب 4 وبانحراف معياري يقدر ب0.78 وذلك دليل على ان تعتمد ملائمة ودقة المعلومات المحاسبية على متانة الرقابة الداخلية المصممة بالمؤسسة

**ثانيا : دراسة علاقة الارتباط بين المتغيرات الدراسة**

من الفروض بناء فرضية لهذا الارتباط اختبارها تكون الفرضية كالتالي: نفترض وجود ارتباط دال إحصائيا بين المتغير المستقل نظام رقابة الداخلية و المتغير التابع جودة المعلومة المحاسبية تدرج في المقدمة ضمن الفرضيات

ومن خلال دراستنا ندرس العلاقة الارتباط بين محاور الاستبيان باستخدام معامل بيرسون والذي يبين مستوى الدلالة الاحصائية ، من خلال الشكل الموالي:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| المتغير المستقل |  | المتغير التابع |

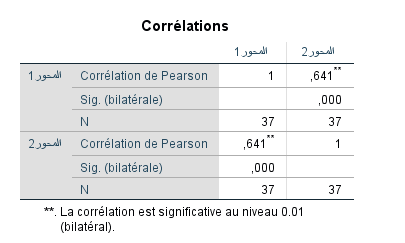
لاجراء الاختبار يمكن بناء الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الصفرية H0: عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل نظام رقابة الداخلية و المتغير التابع جودة المعلومة المحاسبية عند مستوى معنوية 5%

الفرضية البديلة H1: هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل نظام رقابة الداخلية و المتغير التابع جودة المعلومة المحاسبية عند مستوى معنوية 5%

بعد اجراء الاختبار تحصلنا على النتائج وفقا للجدول التالي:

الجدول(1-11) : علاقة الارتباط بين المتغيرات الدراسة



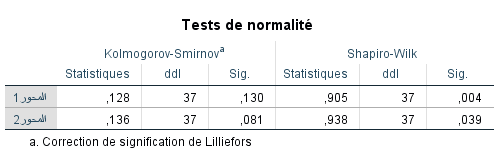
مصدر : من اعداد طالبين بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال مخرجات البرنامج spss نلاحظ ان قيمة معامل ارتباط بلغ 0.641 وأن مستوى الدلالة اقل من 0.001 دليل على ان هنالك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عالية جدا، و عليه نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود ارتباط معنو و ذو دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة.

**ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الاستبانة**

يمكن الاعتماد على شكل التوزيع و لكنه اختبار يعتمد على الملاحظة بالغين المجردة، و يمكن ان يشوبه الخطاء. و عليه يتم الاعتماد على الاختبار الاحصائي كلمجروف سميرنوف، و هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول (1-12) :اختبار كلمجروف سميرنوف و شابيرو



مصدر : من اعداد طالبين بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال جدول (1-12) لاختبار التوزيع الطبيعي يتبين أن متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي لان كلا قيم الاختبار الدلالات لكلا المحورين ( محور 1 و محور 2) كانت دالة احصائيا، اين تشير مستويات المعنوية الى انها اكبر من 0.005 مما يعني انها دالة احصائيا وعليه فان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي

**رابعا: تحليل خط الانحدار**

سنحاول من خلال هذا الفرع الى التطرق لدراسة اثر المتغير المستقل الرقابة الداخلية على المتغير التابع جودة المعلومة المحاسبية و من اجل ذلك سنعتمد على خط الانحدار لاختبار وجود و معنوية تلك العلاقة المفترضة، و يمكن تصور تلك العلاقة وفقا للشكل الموالي:

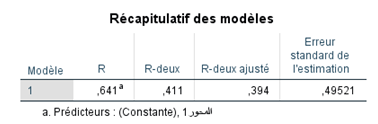
|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| المتغير المستقل |  | المتغير التابع |

و عليه يمكن بناء الفرضيات على النحو التالي:

* الفرضية الصفرية H0: لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية لرقابة الداخلية المتغير المستقل على جودة المعلومة المحاسبية المتغير التابع عند مستوى معنوية 5%
* الفرضية البديلة H1: هناك اثر ذو دلالة معنوية لرقابة الداخلية المتغير المستقل على جودة المعلومة المحاسبية المتغير التابع عند مستوى معنوية 5%

بعد اجراء الاختبار تحصلنا على النتائج الموالية:

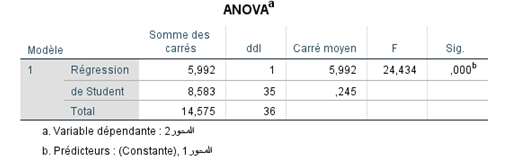
الجدول (1-13) : يوضح الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع



مصدر : من اعداد طالبين بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال مخرجات جدول (1-12) فإن معامل الاتباط الخطي نظام الرقابة الداخلية وبين جودة المعلومة المحاسبية هو 64.1 بالمئة وهي نسبة جيدة وتدل على ان هنالك علاقة قوية بينهما ، ونسبة التاثير الرقابة الداخلية ب 41.1 بالمئة على جودة المعلومة المحاسبية .

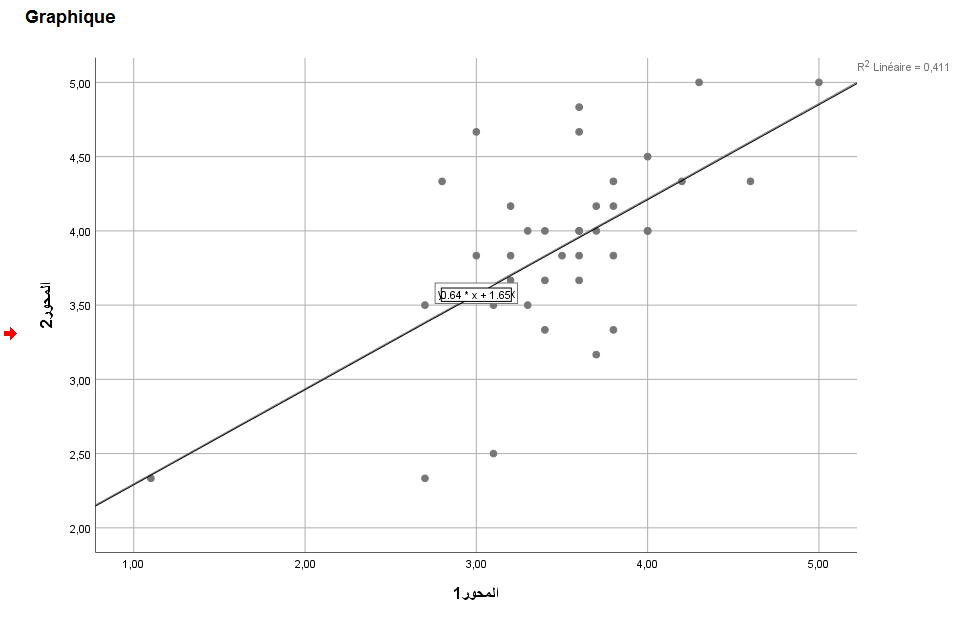
الجدول (1-14) : يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية الانحدار



مصدر : من اعداد طالبين بناء على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول السابق قيم مجاميع المربعات و درجات الحرية، مربعات الخطاء، قيمة اختبار فيشر بالإضافة الى مستوى دلالته، حيث يفيد الجدول تبيين وجود معنوية للانحدار من عدمه.

الشكل (3-6) : المنحنى خط الانحدار



مصدر : من اعداد طالبين بناء على مخرجات برنامج SPSS

من شكل من منحنى نلاحظ ان النقاط قريبة من خط الانحدار وذلك دليل على انه توجد علاقة بين المتغيرين المستقل والتابع وتشكل معادلة خط الانحدار y=1.65+0.64x

من الجدول السابق مايلي :

-مجموع مربعات الانحدار يساوي 5.992 ومجموع مربعات البواقي 8.583 ومجموع المربعات الكلي يساوي 14.575

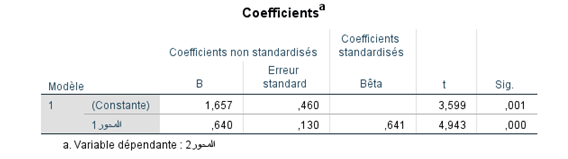
- معدل مربعات الانحدار هو 5.992 ومعدل مربعات البواقي هي 0.245.

-درجة حرية الانحدار هي 1ودرجة حرية البواقي هي 35

- قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار (إحصائية فيشر) هو 24.434

-المستوى دلالة الاختبار 0.00 أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0.05 فنرفضها ، و مما يعني ان معادلة خط الانحدار المقدرة مقبولة احصائياً ، و ان المعنوية الكلية للنموذج مقبولة .

الجدول(1-15) : **تحليل يوضح معاملات الانحدار المقدرة**



مصدر : من اعداد طالبين بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول (1-14) فان مقطع خط الانحدار يساوي 1.657 والذي يمثل a من الخط المستقيم:

Y= a+b\*x ، و من خلال إحصائية ستودنت البالغة 3.599 و بمستوى دلالة sig=0.001 ، يتضح ان الثابت في النموذج دال احصائيا (ذو معنوية احصائية)

أما ميل خط الانحدار فهو بالنسبة للمحاور وقبل التطرق لفرضيات ميل خط الانحدار للمتغير المستقل، ندرس قيمة sig حيث نجد أن قيمة تأثير نظام الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية هي 0.01 وبالتالي اقل من 0.05 ، و هي القيمة المرفقة لاختبار ستودنت البالغة 4.4943 وهذا ما يدل على انها ذات معنوية احصائية وبالتالي تعني وجود اثر معنوي جدا عند مستوى دلالة 0.01 ،  فتصبح معادلة الانحدار كالتالي :

Y= 1.66+0.64 x

**سادسا : تفسير النتائج**

نحاول من خلال هذا المطلب تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها في المطلب السابق ( المخرجات) باستخدام

اراء المستجوبين اتجاه محاور الاستبيان ونتائج الأساليب والاختبارات الإحصائية وهذا من خلال النتائج المتعلقة باتجاه المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة.

**أولا : تفسير ومناقشة النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين اتجاه محاور الاستبيان**

.1- تفسير ومناقشة نتائج المحور الأول الخاص بأهمية فعالية نظام الرقابة الداخلية وجودة معلومات المحاسبية داخل المؤسسة

على اساس جدول (1-8) الذي يشير الي معايير تحديد الاتجاه يمكن أن نفسر نتائج المحاور ومناقشتها حيث اشار الجدول (1-9) أن المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور اغلبها جاءت بدرجة موافق ، وذلك مؤشر يدل على تقارب اجابات المستجوبين يؤكد على وجود وجود فهم جيد وإدراك كبير لدى المؤسسات بأهمية تحديد الإجراءات المحددة لفعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية وبالتالي صحة الفرضية الأولى ان هنالك علاقة بين نظام الرقابة الداخلية

ويمكن استخلاص مما سبق النتائج التالية :

* إن وجود رقابة داخلية فعالة داخل المؤسسة يساهم في حماية أصولها من السرقة وسوء الاستخدام
* حتى يكون هناك رقابة داخلية فعالة يجب توزيع صلاحيات ومسؤوليات وفصل الواجبات للموظفين
* تساهم الرقابة الداخلية الفعالة داخل المؤسسة في منع الأخطاء والمخاطر قبل حدوثها
* تساهم الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف المؤسسة
* يتم تطوير نظام رقابة الداخلية في ضمان استمرارية مؤسسة
* يساهم نظام الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية و التالي تعزيز الثقة لمستخدميها

2- تفسير ومناقشة نتائج المحور الثاني الخاص أثر الرقابة الداخلية على جودة المعلومة المحاسبية:

على اساس جدول (1-8) الذي يشير الي معايير تحديد الاتجاه يمكن أن نفسر نتائج المحاور ومناقشتها حيث اشار الجدول (1-10) أن المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور جاءت بدرجة موافق ، وذلك مؤشر يدل على تقارب اجابات المستجوبين يؤكد على وجود جيد وإدراك كبير لدى المؤسسات بأهمية أثر الرقابة الداخلية على جودة المعلومة المحاسبية وذلك باثبات صحة الفرضيتين الثالثة والرابعة انه كلما كان نظام الرقابة الداخلية فعال أدى إلى توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية وان وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسة .

ويمكن استخلاص مما سبق النتائج التالية :

* وجود رقابة داخلية فعالة بالمؤسسة يعد مؤشر على جودة المعلومات المحاسبية
* وجود رقابة داخلية فعالة تصدر عنه تقارير مالية ذات دقة وموضوعية ومصداقية
* ضعف نظام الرقابة الداخلية يقلل من جودة معلومة المحاسبية
* تطبيق العلمي الجيد لرقابة داخلية يؤدي الى جودة المعلومة المحاسبية
* تعتمد ملائمة ودقة المعلومات المحاسبية على متانة الرقابة الداخلية المصممة بالمؤسسة

**ثانيا : تفسير ومناقشة النتائج العلاقة الارتباطية بين متغيرات دراسة**

يتضح من خلال جدول الارتباطات السابق العلاقات الارتباطية دالة إحصائيا وعند مستويات إيجابية بين المتغير المستقل وهو نظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية كمتغير تابع، وقد بلغت القيمة بين أهمية فعالية نظام الرقابة الداخلية **و** أثر الرقابة على جودة المعلومة المحاسبية بقيمة ب 64.1بالمئة نسبة جيدة وتدل على ان هنالك علاقة قوية بينهما ، ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5 بالمئة و 1 بالمئة لان قيمة sig = 0.001

وهي أقل بكثير من 0.005 و 0.001 ، أما قيمة معامل الارتباط بين نظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية كانت نفس القيمة أي 64.1 بالمئة ونسبة التاثير الرقابة الداخلية ب 41.1 بالمئة على جودة المعلومة المحاسبية .

**ثالثا : مناقشة النتائج**

بعد التحليل والتفسير واختبار الفرضيات توصلنا للنتائج التالية :

* إن اعتماد المؤسسة نظام رقابة داخلية منظم يضمن سا تحقيق أهدافها المسطرة في ظل الالتزام

بالإجراءات والسياسات المسطرة ؛

* يساهم نظام الرقابة الداخلية بشكل فعال في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؛
* السير وفق إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة كن من الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة عالية؛
* نظرا لمايتيحه نظام الرقابة الداخلية من أدوات رقابية فإنها تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية.

**خلاصة الفصل :**

من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة ميدانية عن طريق توزيع الاستبيان على موظفو مؤسسة سونلغاز غرداية وبتحليل الاجابات المتوصلة اليها واستنتاج النتائج المتوصل اليها والمتمثلة في العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية، وكذا مدى توفر الفعالية والكفاءة في نظام الرقابة الداخلية من أجل الحصول على معلومات موثوق فيها.

من خلال تحليل الاستبيان تم التوصل الى ان عند وجود فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة تؤثر في جودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال الالتزام الاجراءات والسياسات المسطرة من قبل المؤسسة مما يساعد في اتخاد قرارات صائبة .

الخاتمة

**الخاتمة :**

الرقابة الداخلية عبارة عن نظام للشركة يقوم بتنفيذ وتحديد المسؤوليات ويشمل على مجموعة من السلوكيات والإجراءات والأعمال التي تتكيف مع الخصائص المحددة لكل شركة كما يساهم على السيطرة على أنشطة المؤسسة وفعالية عملياتها، وتهدف إلى ضمان الحماية لكافة الممتلكات وجودة المعلومات والى تطبيق تعليمات الإدارة وتشجيع تحسين الأداء، كما يوفر هذا النظام الضمانات الكافية للمعلومات المحاسبية التي يتم استخدامها في اتخاذ القرار، حيث يمكن الاعتماد عليها باعتبارها ذات مصداقية عالية، ففعالية ونجاح نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى جودة المعلومة المحاسبية، وإبراز الدور الذي تلعبه الرقابة الداخلية قمنا بهذه الدراسة التي مكنتنا من الوصول إلى بعض النتائج وتقديم بعض الاقتراحات.

اولا : اختبار الفرضيات

قامت دراستنا على اربع فرضيتين وهي على النحو التالي:

الفرضية الأولى والمتعلقة بعلاقة نظام الرقابة الداخلية والإجراءات المحددة لفعاليته وكفاءته و التي تقسمت إلى فرضيتين جزئيتين :

الفرضية الصفرية H0: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية والإجراءات المحددة لفعاليته وكفاءته عند مستوى 5%

الفرضية البديلة H1: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية والإجراءات المحددة لفعاليته وكفاءته عند مستوى 5% و في الاخير توصلنا إلى عدم صحة الفرضية H0 حيث استنتجنا أن وجود علاقة بين فهم وإدراك الاجراءات وفعالية نظام الرقابة الداخلية

الفرضية الثانية : والمتعلقة بوجود علاقة بين نظام الرقابة الداخلية و تحسين جودة المعلومة المحاسبية والتي تقسمت إلى فرضيتين جزئيتين :

الفرضية الصفرية H0: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية وتحسين جودة المعلومة المحاسبية عند مستوى 5%

الفرضية البديلة H1: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية وتحسين جودة المعلومةالمحاسبية عند مستوى معنوية 5% و في الاخير توصلنا إلى عدم صحة الفرضية H0 حيث استنتجنا أن كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية تساهم في انتاج معلومات ذات جودة .

الفرضية الثالثة : نفترض وجود علافة ذات دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية أن يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسة سونلغاز-غرداية- التي تقسمت إلى فرضيتين جزئيتين :

الفرضية الصفرية H0: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين لنظام الرقابة الداخلية أن يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسة سونلغاز-غرداية- عند مستوى 5%

الفرضية البديلة H1: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لنظام الرقابة الداخلية يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسة سونلغاز-غرداية- عند مستوى 5% و في الاخير توصلنا إلى صحة الفرضية H1 حيث استنتجنا أن يوجود علاقة نظام الرقابة الداخلية أن يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسة سونلغاز-غرداية

الفرضية الرابعة : نفترض وجود علافة ذات دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية أن يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسة سونلغاز-غرداية- التي تقسمت إلى فرضيتين جزئيتين :

الفرضية الصفرية H0: عدم وجود أثر دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسة سونلغاز-غرداية- عند مستوى 5%

الفرضية البديلة H1: هناك أثر ذات دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسة سونلغاز-غرداية- عند مستوى 5% و في الاخير توصلنا إلى صحة الفرضية H1 حيث استنتجنا أن وجود أثر ذو لنظام الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسة سونلغاز-غرداية-

ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال الدراسة النظرية لهذا الموضوع والدراسة الميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية كانت النتائج كالتالي:

- يساهم نظام الرقابة بشكل فعال في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

- يتوقف الحصول على معلومات ذات جودة على إتباع مجموعة من معايير نظام الرقابة الداخلية.

- السير وفق إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة يمكن من الحصول على معلومات ذات جودة عالية.

- نظرا لما يتيحه نظام الرقابة الداخلية من أدوات رقابية فإذا تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية.

ثالثا : التوصيات

من خلال هذه الدراسة تمكنا من وضع اقتراحات والتوصيات التالية:

- يجب التركيز على تفعيل وتعزيز دور الرقابة الداخلية داخل المؤسسات الجزائرية بقوة وهدا للحد من الغش والتلاعب وإهدار الثروات.

- ضرورة تطبيق إجراءات نظام الرقابة الداخلية لهدف حماية أصولها.

- يجب أن تكون المعلومات التي تنتجها المؤسسات الاقتصادية ذات جودة لكي تكون ثقة المتعاملين معها كبيرة.

- ضرورة تطوير أنظمة الرقابة الداخلية داخل المؤسسة عند توسيع أنشطتها.

رابعا: أفاق الدراسة

- دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر لأنظمة المعلومات.

- دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل أنظمة المعلومات.

- دور نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي.

- أسباب ضعف نظام الرقابة الداخلية في نظام المعلومات المحاسبية.

قائمة المراجع

**قائمة المراجع :**

**الكتب :**

1- محمد السيد سرابا وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع،الإسكندرية،2013

2- مصطفى صالح سلامة، مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية، الطبعة الأولى دار البداية ناشرون وموزعون،

عمان،2010

3- عبد الفتاح الصحن وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2006

4- حسين القاضي، حسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الامريكية والدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999

5- خالد راغب الخطيب، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010

6- عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005-2006

7- عطا الله احمد سويلم حسبان، التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009

8- حسين القاضي، حسين دحدوح، مراجعة حسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009

9- خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتدقيق، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2006

10- إيهاب نظمي، هاني العزب، تدقيق الحسابات (الإطار النظري)، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012

11- مصطفى صالح سلامة، مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون ،عمان، الاردن، 2010

12 - خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004

13- قاسم إبراهيم، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003

14- سيد عطا الله، نظم المعلومات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن،2009

15- يوسف محمد جرعون، نظرية المحاسبة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2001

16- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003

17- عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، 2003

**مذكرات الماجستير :**

1- حامدي علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة مطاحن الاوراس باتنة، الوحدة الانتاجية التجارية إريس-، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر (عير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2010

2- فايز مرزوق صفعاك العازمي، دور مجالس الإدارة في تطبيق معايير الرقابة الداخلية وأثرها على تحقيق أهداف

الشركات الصناعية الكويتية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، 2012

3- بوتيغان حمزة، الإفصاح المحاسبي حدوده وأثره على جودة المعلومة المحاسبية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل

شهادة ماجيستر(غير منشورة)، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، 2010

4- ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومة المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات

نيل شهادة ماجيستر، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008-2009

**الملتقيات :**

1- صبايحي نوال، أثر الإفصاح وفق المعايير المعلومات المحاسبية الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى

الدولي الثالث حول آليات تطبيق نظام محاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع المعايير المحاسبية وتأثيره على جودة

المعلومات المحاسبية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 7-8 افريل 2013.

2- سهام موسى، فراح خالدي، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسب، وجودة التقارير المالية، الملتقى

الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري .يومي 06-07 ماي 2012، جامعة محمد خيضر بسكر

**المجلات :**

1- صلاح مهدي جواد، استخدام المعلومة المحاسبية المنشورة كدالة للتنبؤ بمتانة المراكز المالية –دراسة اختيارية في

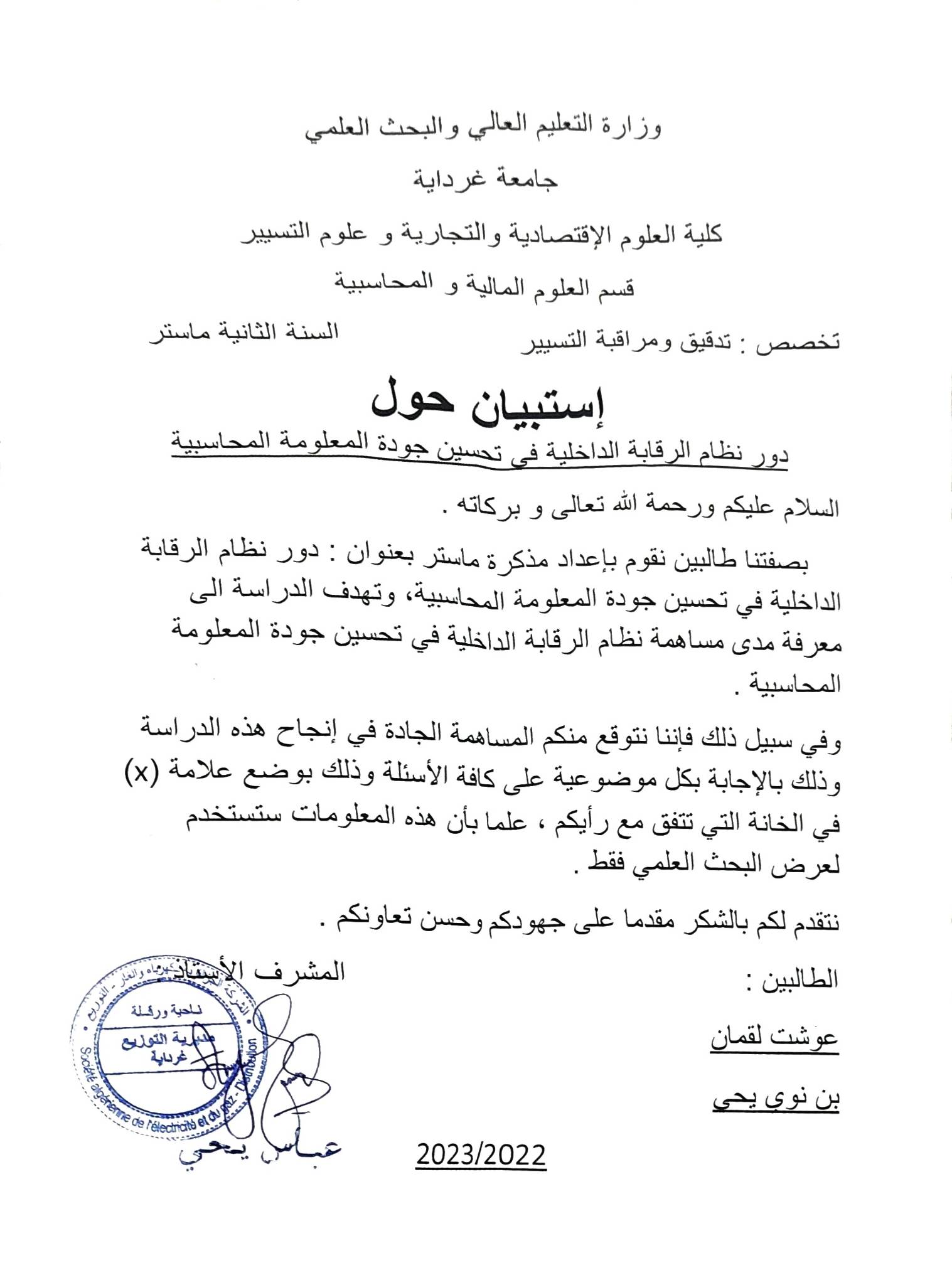
عينة من الشركات العراقية المساهمة-، مجلة كربلاء العلمية العدد 04، 2007

2- عائشة سلمى، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية والافصاح المحاسبي – حالة

مجموعة من المؤسسات الصناعية-، مجلة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009

**:**

الملاحق

**الملحق رقم (1) : **

**الملحق رقم (2) :**

المحور الأول : الاسئلة العامة

الرجاء وضع علامة (x) في المربع المناسب للإجابة :

1 - الجنس :

ذكر أنثى

2 – العمر :

أقل من 30 سنة من 30 إلى 40 سنة

من 40 إلى 50 سنة من 50 فأكثر

3 – المؤهل العلمي :

ليسانس ماستر دكتوراه شهادات اخرى

4 – الخبرة المهنية :

أقل من 10 سنوات من 10 الى 20 سنة

من 20 إلى 30 سنة من 30 فأكثر

**الملحق رقم (3) :**

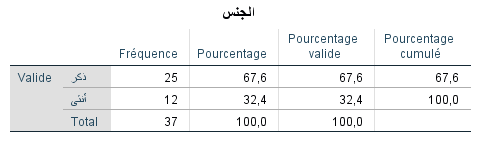
المحور الثاني : أهمية فعالية نظام الرقابة الداخلية وجودة معلومات المحاسبية داخل المؤسسة

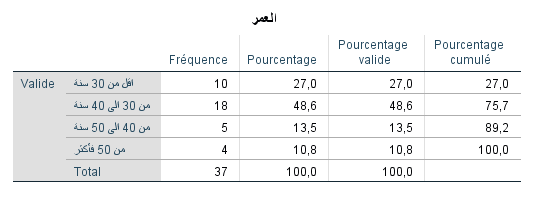
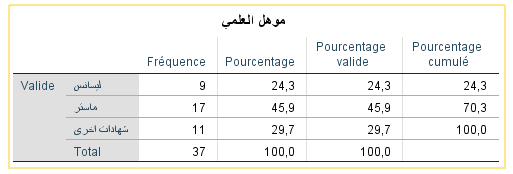
|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الرقم | البيان | غير موافق | غير موافق بشدة | محايد | موافق | موافق بشدة |
| 01 | إن وجود رقابة داخلية فعالة داخل المؤسسة يساهم في حماية أصولها من السرقة وسوء الإستخدام |  |  |  |  |  |
| 02 | توجد صعوبة في تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية |  |  |  |  |  |
| 03 | حتى يكون هناك رقابة داخلية فعالة يجب توزيع صلاحيات ومسؤليات وفصل الواجبات للموظفين |  |  |  |  |  |
| 04 | تساهم الرقابة الداخلية الفعالة داخل المؤسسات في منع الأخطاء والمخاطر قبل حدوثها |  |  |  |  |  |
| 05 | تساهم الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف المؤسسة |  |  |  |  |  |
| 06 | يتم تطوير نظام رقابة الداخلية في ضمان استمرارية مؤسستنا |  |  |  |  |  |
| 07 | يساهم نظام الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية و التالي تعزيز الثقة لمستخدميها |  |  |  |  |  |
| 08 | يتصف نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة ببساطة التصميم وسهولة الفهم من طرف جميع المستخدمين في مؤسستنا |  |  |  |  |  |
| 09 | نظام المعلومات المحاسبية يتلاءم مع طبيعة وظيفتنا |  |  |  |  |  |
| 10 | توجد إجراءات تهدف الى تحسين جودة مخرجات نظام المعلومة المحاسبية |  |  |  |  |  |

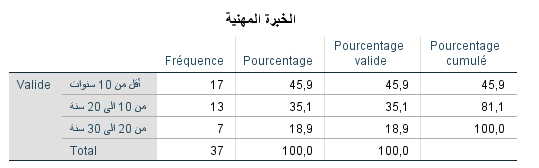
**الملحق رقم (4) :**

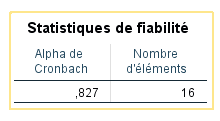
المحور الثالث : أثر الرقابة الداخلية على جودة المعلومة المحاسبية

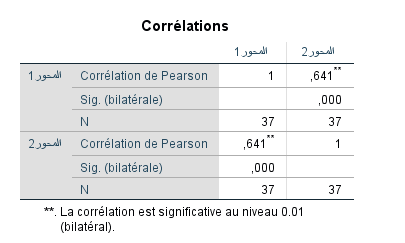
|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الرقم | البيان | غير موافق | غير موافق بشدة | محايد | موافق | موافق بشدة |
| 01 | وجود رقابة داخلية فعالة بالمؤسسة يعد مؤشر على جودة المعلومات المحاسبية |  |  |  |  |  |
| 02 | وجود رقابة داخلية فعالة تصدر عنه تقارير مالية ذات دقة وموضوعية ومصداقية |  |  |  |  |  |
| 03 | ضعف نظام الرقابة الداخلية يقلل من جودة معلومة المحاسبية |  |  |  |  |  |
| 04 | تطبيق العلمي الجيد لرقابة داخلية يؤدي الى جودة المعلومة المحاسبية |  |  |  |  |  |
| 05 | ضعف نظام المعلومات المحاسبية أو قصورها يؤدي إلى زيادة كمية الاختبارات التي تقوم بها المراجعة |  |  |  |  |  |
| 06 | تعتمد ملائمة ودقة المعلومات المحاسبية على متانة الرقابة الداخلية المصممة بالمؤسسة |  |  |  |  |  |

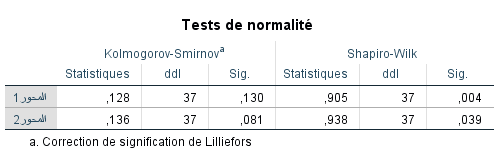
**الملحق رقم (5) :** 

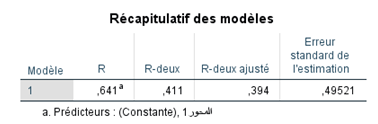
**الملحق رقم (6) :**  **الملحق رقم (7) :** 

**الملحق رقم (8) :**  **الملحق رقم (9) :**

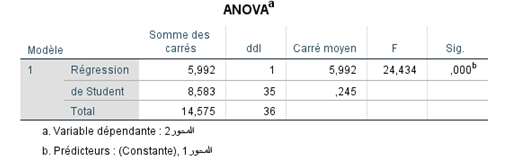


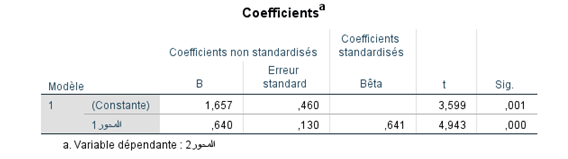
**الملحق رقم (10) :** 

**الملحق رقم (11) :** 

**الملحق رقم (12) :** 

**الملحق رقم (13) :**



**الملحق رقم (15) :** 

1. محمد السيد سرابا وآخرون، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة** ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع،الإسكندرية،2013،ص13. [↑](#footnote-ref-1)
2. مصطفى صالح سلامة، **مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية**، الطبعة الأولى دار البداية ناشرون وموزعون، عمان،2010 ص 12. [↑](#footnote-ref-2)
3. عبد الفتاح الصحن وآخرون، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2006، ص145. [↑](#footnote-ref-3)
4. حسين القاضي، حسين دحدوح، **أساسيات التدقيق في ظل المعايير الامريكية والدولية،** الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص247. [↑](#footnote-ref-4)
5. خالد راغب الخطيب، **مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص16-17. [↑](#footnote-ref-5)
6. عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة**، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة،** الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005-2006، ص78-79. [↑](#footnote-ref-6)
7. عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة**،** مرجع سابق، ص79. [↑](#footnote-ref-7)
8. عطا الله احمد سويلم حسبان، **التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية،** الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص56. [↑](#footnote-ref-8)
9. حسين القاضي، حسين دحدوح، **مراجعة حسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية،** الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص82 [↑](#footnote-ref-9)
10. خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتدقيق،** الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص132. [↑](#footnote-ref-10)
11. إيهاب نظمي، هاني العزب، **تدقيق الحسابات (الإطار النظري)،** الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص135. [↑](#footnote-ref-11)
12. مصطفى صالح سلامة، **مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية،** الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الاردن، 2010، ص21-22. [↑](#footnote-ref-12)
13. خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية،** الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004، ص173. [↑](#footnote-ref-13)
14. خالد أمين عبد الله ،نفس المرجع و الصفحة سابقا ص 173 . [↑](#footnote-ref-14)
15. خالد راغب خطيب، مرجع سابق، ص19-21. [↑](#footnote-ref-15)
16. برابح بلال، مرجع سابق، ص33. [↑](#footnote-ref-16)
17. فايز مرزوق صفعاك العازمي، **دور مجالس الإدارة في تطبيق معايير الرقابة الداخلية وأثرها على تحقيق أهداف الشركات الصناعية الكويتية،** مذكرة لنيل شهادة الماجيستر (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص31. [↑](#footnote-ref-17)
18. خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص231. [↑](#footnote-ref-18)
19. صلاح مهدي جواد، **استخدام المعلومة المحاسبية المنشورة كدالة للتنبؤ بمتانة المراكز المالية –دراسة اختيارية في عينة من الشركات العراقية المساهمة**-، مجلة كربلاء العلمية العدد 04، 2007، ص 555. [↑](#footnote-ref-19)
20. سيد عطا الله**، نظم المعلومات المحاسبية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن،2009، ص77. [↑](#footnote-ref-20)
21. قاسم إبراهيم، **نظام المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003، ص31-32. [↑](#footnote-ref-21)
22. صبايحي نوال، **أثر** **الإفصاح وفق المعايير المعلومات المحاسبية الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**، الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق نظام محاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع المعايير المحاسبية وتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية ، يومي 7-8 افريل 2013.كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، ص8. [↑](#footnote-ref-22)
23. عائشة سلمى، **أثر** **تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية والافصاح المحاسبي – حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية**-، مجلة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009، ص735. [↑](#footnote-ref-23)
24. حامدي علي**، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة مطاحن الاوراس باتنة، الوحدة الانتاجية التجارية إريس-،** مذكرة لنيل شهادة الماجيستر (عير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2010، ص98. [↑](#footnote-ref-24)
25. مؤيد محمد الفضل ، عبد الناصر إبراهيم، **المحاسبة الإدارية**، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص305-306. [↑](#footnote-ref-25)
26. بوتيغان حمزة، **الإفصاح المحاسبي حدوده وأثره على جودة المعلومة المحاسبية،** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر(غير منشورة)، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، 2010، ص64. [↑](#footnote-ref-26)
27. يوسف محمد جرعون، **نظرية المحاسبة،** مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2001، ص42-43. [↑](#footnote-ref-27)
28. ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومة المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص69. [↑](#footnote-ref-28)
29. سهام موسى، فراح خالدي، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسب، وجودة التقارير المالية**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، .يومي 06-07 ماي 2012 ، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص14-15 [↑](#footnote-ref-29)
30. سليمان عيتر، مرجع سابق، ص49. [↑](#footnote-ref-30)
31. محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص23. [↑](#footnote-ref-31)
32. عبد الرزاق محمد قاسم**، نظم المعلومات المحاسبية ،** مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، 2003، ص125. [↑](#footnote-ref-32)